د. محمود عبّاس العامِريّ

فَنُّ الطَّـرِيـقَـةِ

بَحْثٌ فِي لِسَانِيَّاتِ اللُّزُومِ

منطق ابستيمولوجيا لسانيات بلاغة نحو منطق لسانيات

الدار التونسية للكتاب

د. محمود عبّاس العامِريّ فَنُّ الطَّـرِيـقَـةِ بَحْثٌ فِي لِسَانِيَّاتِ اللُّزُومِ

فَنُّ الطَّـرِيـقَـةِ

بَحْثٌ فِي لِسَانِيَّاتِ اللُّزُومِ

فنّ الطريقة ثمانية مقالات علميّة شرح فيها المؤلّف مجموعة من المسائل على النحو التالي:

- بسط نظام المربّع المنطقيّ وحساب صدق القضايا المتقابلة وكذبها مع الاهتمام بروابطها تضادا واستلزاما وتناقضا و تضادا مستلزما وطوّر ذاك المربّع المنطقيّ إلى مربّع نحويّ بلاغيّ بنظام الاسترسال
- حلّل دلالات الأسماء النكرة والمعرفة مستفيدا من البحوث اللسانيّة والمنطقيّة في ما تطرحه من مسائل مرتبطة بقضيّة التسوير.
- وقف موقف الناقد المعرفيّ للعلاقة بين اتّفاق الشرط النحويّ والاستلزام المنطقيّ.
- اختبر مربّع المنطق في وصف بنية الشرط واقترح مربّعا أوّل وثانيا يطلب فيه منتهى مناسبة النحو للمنطق لا العكس.
- استدلّ على ما اقترحه بكثير من الجداول لحساب قيمة الصدق.
- نهج على طريقة الحواشي العريقة في التصنيف العربيّ القديم في عدد من العلوم ليراجع شيئا ممّا كان حرّر وليعدّل ويطوّر ويستخلص المقولات الكلّيّة
- اشتغل بالبنية (إن وفقط إن)- بحسبها بإحصاء شروط صدقها ويأتي إليها من جهة النحو ليعرضها على عين المنطق ويجدّد وصفها بمثال التربيع
- بسط في الكتاب تمسّكه العلميّ الذي أصبح عنده بمنزلة العقيدة ضرورة التأليف بين النحو والمنطق مع نقد علميّ رصين لبعض الدراسات اللسانيّة القائلة باستغناء النحو عن المنطق وقصور المنطق عن وصف الألسنة الطبيعيّة.
- أما المقال الثامن والأخير فقد حرّره المؤلّف في عقل العلوم وجرى فيه مجرى المفكّر الحرّ فأطلق تسميات نحو "عقل العربيّة" و"عقل العقول" و"عقل العبارة" و"عقول علوم العربيّة" وبرهن بذلك على بلوغه مرحلة النضج العقليّ القادر على تقديم الإضافة في بناء المعرفة بكثير من العمق والتروّي.

أ. عبدالسلام عيساوي

الثمن : 30 د.ت.

الدار التونسية للكتاب



د. محمود عبّاس العامِريّ

من مواليد ولاية القصرين من الجمهوريّة التونسيّة في 1978/05/26.

تحصّل على الأستاذيّة في اللّغة والآداب العربيّة سنة 2000 في كلّيّة الآداب، منّوبة.

تحصّل على شهادة ختم الدّروس بنجاح في دار المعلّمين العليا (تونس العاصمة) في أكتوبر 2001.

له رسالة أستاذيّة مرقونة في دار المعلّمين العليا عنوانها "الاستعارة، نقاش الجرجاني في آليّتها وحدّها". (2001).

نجح في مناظرة التبريز في اللّغة والآداب العربيّة سنة 2001 في كلّيّة الآداب، منّوبة.

عيّن أستاذا مبرّزا بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة التي بالقيروان في نوفمبر 2001.

انتُدب مساعدا للتّعليم العالي في اللّغة والآداب والحضارة العربيّة في كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة التي بالقيروان، سبتمبر 2005.

تحصّل على شهادة الماجستير في اللّسانيات النظريّة والتطبيقيّة العربيّة في أفريل 2006، بملاحظة حسن جدّا.

تحصّل على شهادة الدّكتورا في اختصاص اللّغة في ديسمبر 2014 بكلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، منّوبة، بملاحظة مشرّف جدّا.

ارتقى إلى رتبة أستاذ مساعد للتّعليم العالي في أوت 2015 في كلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات من جامعة منّوبة.

له مقالات لسانيّة منشورة شارك بها في عدد من النّدوات العلميّة الدّوليّة.

له ثلاثة كتب منشورة هي "الجهات في المنطق واللّسانيات" (2016، أ) و"الحساب الجهيّ من المربّع المنطقيّ إلى المربّع النحويّ" (2016، ب) و"عقل العربيّة" (2017).

هو باحث في اللّسانيات والبلاغة ومهتمّ بالإبستيمولوجيا والمنطق.

سلسلة كلام لسان

كلام لسان

سلسلة نشر تصل القارئ المختصّ بالأعمال الجامعيّة الجادّة التي تنزّل في المباحث اللغوية والتي تعالج قضايا فلسفية وتناقش نظريات لسانية وتضيف إلى حركة التفكير العلميّ وتجدده. تراهن هذه السلسلة على الأعمال العلميّة والرسائل الجامعيّة التي ينشط لها صفوة الباحثين من الشباب الواعد والجيل الصاعد لأن أعمالهم مستحصلة من جودة التأطير الجامعيّ الذي تنهض به نخبة الأساتذة الجامعيين المشجّعين لكل الطاقات الطامحة. والرهان معقود أيضا على إفادة القارئ الذي يشارك الباحث قضاياه وأسئلته. فهي لسان الباحث يجري بكلام القارئ.

مدير السلسلة د.عبدالسلام عيساوي

الدار التونسية للكتاب

ثلاثةُ أناظيمَ في فَنِّ الطَّرِيقَةِ اللِّسَانيّةِ،
(س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$)[1]

مقـدّمة

نعتني، في هذا المقال[2]، بشيءٍ مّما نسمِّيه «**فنّ الطّريقة**». فهو كتابة في **إبستيميا تطبيقيّة اختباريّة** وغاياته العُليا التّرقِي في فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة والنَّحْويّة والبلاغيّة. ونحن نطلب هذا الفنّ، لأنّ عقيدتنا في النِّظَام العقليّ الطَّبيعِيّ أنّ العقل في التّعقُّل والمعرفة في التّعرُّف والعِلْم في التّعلُّم. وقد يقَع في ظنٍّ أنّنا لا نعدو أن نكون قد كرّرنا تقرير بداهة. وجوابنا أن لو لم يكن سوى بداهة، لقد كان يكون توجُّه كلّ العلوم وكلّ المعارف وكلّ عقولها إلى جهة واحدة، إلى فنّ الطّريقة. فلمّا لم يكن توجُّهُ كلِّها إلى طلب ذاك الفنّ، لم تكن دعوانا بداهة. ومرادنا بعبارة فنّ الطّريقة نظام نَهْج المَناهج التَّحْلِيليّة وترقيتها. فمِن فنّ طريقة العِلْم إحكام الاستدلالات وسبك الحسابات لتجويد التَّحاليل ولتجريد المناويل وتوسيع الكفايات. وعليه، فهذا النَّحْو من الاعتناء والتَّفْكِير هو، عندنا، من الإبستيمولوجيا التَّطبيقيَّة. وأن تكون إبستيمولوجيا عِلْمٍ ما تطبيقيّة هو أن تكون نظريّةُ ذلك العِلْم ملابسةً له أو تكون تُنظَّر في متن كتابته، على نحوٍ من اللُّزُوم، كما كان قياس علم أصول النَّحْو طريقة من مستوى واصف في المتون النَّحْويّة، في نظريّة الإعراب ونظام تعليلها.

---

(1) أوّل نشر لهذا المقال هو هذا الّذي في هذا الكتاب.

(2) الزَّمَان الَّذي كتبْنا فيه أكثرَ فقرات هذا المقال هو بين زمان تأليفنا لكتاب «الحساب الجهيّ» (العَامِرِيّ، 2016 ب) وزمان تأليفنا لكتاب «عَقْلُ العربيّة» (العَامِرِيّ، 2017 أ). وزمان أقلِّها هو هذا الزَّمَان. وهذا الأقلّ هو الواصِف للمشغل الإبستيميّ.

موضوع اختبار فنّ الطّريقة في هذا المقال هو النِّظَام الجهيّ الفعليّ من اللُّغَة العربيّة. وهو نظام طلبناه في غير بحثٍ واقترحنا له حسابًا[1]. ونحن نعتني، في هذا المقال، بتطوير طريقة التَّحْلِيل اعتناءً يمكّننا من مرتبة الحساب ومرتبة **حساب الحساب. والحساب آليّة استدلاليّة تختبر كفاية المنوال التَّفْسِيريّة وتختبر، أيضا، شكل المنوال أو نظام منولة المنوال، أو منواليّة المنوال. والحساب استخلاص لنتائج من مقدّمات استخلاصا آليّا وصارِمًا. فأمّا الآليّة فلازِمة من كلّيّة القواعد، أي من صحّتها وكفايتها. وأمّا الصّرامة فلازمة من صحّة استخدام تلك القواعد. والقول بالآليّة من فرضيّات أبحاثنا. ونحن نقصد بها إلى قانون الانتظام الاضطراريّ الَّذي هو، عندنا، قانون للاستلزام الدَّلَالِيّ وقانون لِلنِّظَامِ اللُّغَوِيّ كلِّه وحسابه.**

نقترح، في هذا المقال، ثلاثة أناظيم في فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة النَّحْويّة، الفنّ الَّذي نزعم أنّه إبستيميا لفنّ الطّريقة البلاغيّة ولفنون الطّريقة من علوم أخرى. ونسمِّي هذه الأناظيم بـ(س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$)، عوضا من (ن$_1$) و(ن$_2$) و(ن$_3$)، تباعا، طلبًا لـ(s) من (système) أو (system)، على نحو من طرائق المنطق[2] في نظْم شيءٍ من الأناظيم الشَّكْليّة، ولِلَّذي زعمناه، في بحثٍ سابقٍ[3]، من أنّ اللَّفْظ (نِظام) لا يكافئ المصطلح (système) المتغلِّب على ذلك الأوّل بمخزون مفهوميّ ثريّ جدًّا لازِمٍ من ثراء الأنساق العِلْميّة والمعرفيّة الَّتِي استخدمته أو لازِمٍ ممّا سمّيناه، هنالك، بـ«**إبستيمولوجيا المصطلح**». ونسمِّي تلك الأناظيم بـ(س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$)، لأنّنا نتطلّع إلى إنشاء إبستيمولوجيا في علوم العربيّة يتواشج فيها النَّحْو والمنطق والبلاغة وتتناشبُ ولا يعتدّ فيها اللِّسَانيّ بأنّ مناظرة السِّيرافيّ لمتّى المنطقيّ مناظرةُ انتصار الصِّناعة النَّحْويّة على الصِّناعة المنطقيّة، ولا بأنّ إجابة أبي العبّاس على مقالة الكنديّ إجابة إفحام على نحْوٍ من المناظرة المخزولة. ولقد كان يكون مَغنما نفيسا للِّسانيّ، لو كان تروَّى في تلك المناظرة وهذه الإجابة تروِّيَ العالِمِ الإبستيمولوجيّ فراقب منافحة النَّحْو عن مقالاته ومنافحة المنطق عن مقالاته واستنبط، بطرائق علوم الأصول والإبستيمولوجيا، من تلك المناظرة الأولى المبسوطة ومن هذه

(1) العَامِرِيّ، 2016 ب.

(2) كارناب BLANCHÉ, R. (1947)، 1997.

(3) العَامِرِيّ، 2017 أ، ص. 12.

المناظرة الثَّانِية المخزولة، مبادئَ النَّحْو والمنطق وأصولهما وقواعدهما، ناظِرًا إلى أنّه لولا ما بينهما من التّناشب والتّقاطع ما كان ناظَر مناظِرٌ ولا كان أجاب مجيبٌ، لِاستلزام المناظرة والإجابة للتّشارك في مسائل النَّظَر وإعمال الفِكَر أو للتّشارك في شيءٍ منها.

يتكوّن هذا المقال من ستَّة مباحث. فأمّا أوّلها فلِنَظَرٍ على نحوٍ من العجَل ونحوٍ من الإيجاز في شيءٍ من مقالة التُّرَاث النَّحْويّ في معاني الفعل الصِّيغيّة وفي شيءٍ من تفكُّر اللِّسَانيّات العربيّة الحديثة فيها. وأمّا ثاني تلك المباحث السِّتَّة فلتقديم مجموعة من أناظيم ما سمّيناه فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة، تقديمًا نحذو فيه حذو العجل وحذو الإيجاز، أيضًا، لأنّ الموكول إلى مقالنا هذا هو الإشارةُ للّذي يقرأ إلى تلك الأناظيم وإلى نظام نَظْمها وإلى نظام ترادفها، والأخذُ في صياغة بعض منها، (س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$). وأمّا ثالث تلك السِّتَّة فلبعض بسْط القول في طريقة الجدولة الَّتِي تَعمِدُ بها الأناظيم الثّلاثة الأُوَل ولنميِّز الجدولة التّأليفيّة من الجدولة التّفكيكيّة. وأمّا رابع السِّتَّة فلعَرْض مبادئ الحساب الَّذي نُنجزه بـ(س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$). وأمّا الخامس من السِّتَّة فلبناء النِّظَاميْن (س$_1$) و(س$_2$)، و(س$_1$) مقدَّم في العناية و(س$_2$) ممهِّد له ومسخَّر لتأويله. وأمّا سادس السِّتَّة فلبناء النِّظَام (س$_3$) وتقديمه على نحوٍ من تقديم النِّظَاميْن السَّابقيْن عليه، تقديم المعتني بأوّل الوضع وأوّل الصِّيَاغَة، على نحو من العجل إلى الغاية، وتقديم الموجِز الَّذي يزمع التّعهُّد وإتاحة المهلة لمزيدٍ من التّروِّي ومزيدٍ من إحكام السّبك ومن الاستدلال ومزيدٍ من النَّظَر والقول في فنّ الطّرائق اللِّسَانيّة والنَّحْويّة والبلاغيّة أو فنونها وفي إبستيميا علوم العربيّة وفي عقل الاستلزام وإبستيميا عقل الاستلزام.

1. لمحة للجهة والمظهر والزَّمَان في نحو العربيّة

[1]نقدِّم وصف نحاة اللُّغَة العربيّة لصيَغها الفعليّة، تقديما موجَزا، لأنّنا درسناه، في بحث سابق(1)، ولأنّنا نطلب غاية أخرى، في هذا البحث. فالصّيغ الفعليّة، عندهم، خمسٌ، صيغة الماضي وصيغة المضارع المرفوع وصيغة المضارع المنصوب وصيغة المضارع المجزوم وصيغة الأمر. والمرفوع، في وصفهم، أصل للمنصوب والمجزوم. وعلى أنّ مسائل الفعل

(1) العَامِرِيّ، 2016 أ، الفصل الرَّابع من الباب الأوّل.

كانت متنوّعة في التّأليف النَّحْويّ، فحاجتنا منها في هذا البحث هي بعض معطيات التَّصْرِيف، لا غير. ونعوّل، لإصابتها، على إعادة النَّظَر في فقرة لسيبويهِ من الكتاب هي:

«وأمّا الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيت لما مضى ولما يكون ولم يقعْ وما هو كائن لم ينقطعْ. فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا: اذهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومُخْبِرًا: [يَقْتُلُ و] يَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبَرْتَ.».

هذه الفقرة ثريّة، على إيجازها. فلا نعتني بكلّ محتوياتها، على طرافتها وريادتها في التّأصيل النَّحْويّ. بل نكتفي بأن نستنبِطَ منها الجدول (1).

(1)

الخصائص / الفعل	واقع	منقطع	واجب	ماضٍ$_{كان}$	كائن	(سَـ) يكونُ
فَعَلَ	+	+	+	+	–	–
يَفْعَلُ	+	–	+	–	+	–
يَفْعَلُ	–	Ø	+	–	–	+
اِفْعَلْ	–	Ø	–	–	–	+

يُنجِز جدولُنا هذا حسابا نحويّا شكليّا لنظام تصريف الفعل المخزول في فقرة سيبويْه أو نظام اشتقاقه وتصريفه. والأوزان الواردة في الوادي الأيمن الأقصى تمثيليّة لا غير. أمّا جهة الواجب، إيجابا وسلبا، فهي، في نظرنا، مراد سيبويْهِ من ذكر بنيتَي الإخبار والأمر. ويؤيّد هذا النَّظَر تمثيلُه الإخبارَ بالمرفوع الواجب واعتناؤه، في «باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء» وفي «باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل» من الكتاب، بجهتَي الواجب وغير الواجب في بنيات الإخبار والإنشاء. فإن لم يكن مرادَه، فهو لا يعارضه. وأمّا حمْلنا لـ(يكونُ) من فقرته على (سيكونُ) فالسّياق يقطع به أو بحمله على (يمكنُ أنْ يكونَ). ونحن أمْيل إلى الحمل الأوّل، لأنّه محتمَل للمرفوع، ولأنّ الحمل الثَّانِي محتمَل للأمر. فلا يكون مقصودَه، والأمر يُغني عنه. ويَلزم من إشراك سيبويْه البنيةَ الدَّلَالِيّة [ما يكونُ ولم يقعْ (مخبِرًا)] في التَّمْثِيل بالمضارع كما تمثّلت به البنيةُ الدَّلَالِيّة [ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ] ومن خزْلها في البنية [لم يقعْ (مخبِرًا)] أنّها ليست بنية تصريفيّة أساسيّة. ويلزم من

هذا الخزْل أنّها بنية لازمة من تعامل نحويّ سابق عليها. وعليه، فنظام تصريف العربيّة لا يُنتج صيغة خالصة للوجوبِ الاستقباليّ. ولا يُنتِج ذلك النِّظَام صيغة إمكانٍ ماضٍ ولا صيغة إمكانٍ حاضرٍ. هذه النَّتَائِج هي من لوازم الجدول (1).

ونستخلص، من ذلك الجدول (1)، أنّ المعانيَ التَّصْرِيفيّة الواقعة على يسار وادي الوقوع هي مخصِّصات له. وهذا النِّظَام من التّعلّق مستنبَطٌ من فقرة سيبويه ومن أنّ أُمَّ الجهات، عنده، جهة الوجوب[1]. وهو وجوبٌ مطابق للوجوب المنطقيّ، وجوب ما وقع وانقطع. ونستخلص، أيضا، من (1) أنّ الانقطاع مخصِّص، في وصف سيبويْه، للوقوع الَّذي كان والوقوع الكائن، دون الوقوع المستقبل. ونستخلص منه، أيضًا، أنّ مستوى [يَفْعَلُ] الدَّالّة على سلب الوقوع هو مستوى توليد دلاليّ للمنصوب والمجزوم من المرفوع بسلب الوجوب العقديّ، مع اتّفاق الثّلاثة في سلب الوجوب المنطقيّ.

2لم تكن مقولة المظهر التَّصْرِيفيّ معنى أساسيًّا في تصوّر النُّحَاة. بل كانت لازمة من تعامل معنيَي الوقوع الموجِب والزَّمَان الماضي أو الزَّمَان الحاضر. وكان التّخصيص المُنتِج لشكل الصِّيغة الفعليّة تخصيصا للحدث المعجميّ مدلولِ الحروف الأصول. وهذا يؤكِّده تمثيل سيبويْه للأشكال الفعليّة بصيَغٍ معجميّة. فالجهة والمظهر والزَّمَان هي، بالتَّوَالِي، جهة الحدث المعجميّ ومظهره وزمانه. وقد استغرق هذا التّصوّر ما اطّلعنا عليه من مؤلّفات النُّحَاة والدِّرَاسَات اللِّسَانيّة الحديثة.

3أنجز الشّريف[2] دراسة في تصوّر النُّحَاة لِلنِّظَامِ الفعلّي من اللُّغَة العربيّة. وكان لمنواله تأثير واسع في عديد من الدِّرَاسَات اللِّسَانيّة العربيّة الحديثة، بل بلغ مرتبة النَّسَق النَّظَريّ المنسِّق لبعض منها. ويمثِّل الجدول (2) قِسْما من وصْف الشّريف لنظام الصّيغ الفعليّة من اللُّغَة العربيّة.

(1) يُراجَع العَامِرِيّ، 2016 أ، الفصل الرَّابع من الباب الأوّل.

(2) الشّرّيف، 2002 و2007.

(2)

الصِّيغة	الجهة = + – واجب	المظهر = + – منقض
فعلَ	+ ز = +	+
يفعلُ	+ ز = +	–
يفعلَ	+ – ز= – –	–
يفعلْ	+ – ز= – –	+
افعلْ	– ز = – –	+
لا تفعلْ	– ز = – –	–

معطيات هذا الجدول تنتمي إلى حساب نحويّ استنبطه الشّريف في مَساق لوازم منواله اللِّسَانيّ [إنْ ك]. وأوديته ومستوياته إلّا المستوييْن الأدنييْن تنتمي إلى جدول بَناهُ الشّريف نفسُه[1]. أمّا ذانك المستويان المستثنَيان، فقد ضمّنّاهما معلوماتٍ تنتمي إلى الحساب نفسه الَّذي اقترحه الباحث[2]. وهي متورّدة في ما حرّره غير أنّه قد أخرجها من جدوله. وليس جديدُ هذا الجدول الشَّكْلنةَ، فقط، بل توسيعَ مجموعة الصّيَغ الفعليّة الأساسيّة والافتراضَ أنّ الزَّمَان مقولة أساسيّة منتِجة للجهة، ووصْفَ صيَغ المنصوب والمجزوم والأمر بالمَظهر الَّذي رفعته اللِّسَانيّات الحديثة إلى مستوى مصطلح اللُّغَة الواصفة، بعد أن لم تكنْ توصَف تلك الصِّيَغ به، في التُّرَاث النَّحْويّ، وصْفًا مقوليًّا تصنيفيًّا بل كانت توصَف به على نحوٍ من العُرُوض. ومن جديد الجدول (2)، أيضا، إتمامُ الحساب بـما سمّاه الشّريف «**الصِّيغة الإعرابيّة**» [لا تفعلْ].

4على سبْق اعتنائنا بحساب الشّريف لنظام الصّيغ الفعليّة في غير هذا البحث، فقد جدّدنا النَّظَرَ فيه، مع الإيجاز، لأنّه يأتي على ذكْر نصيبٍ غير قليل من قول النُّحَاة في ذلك النِّظَام ويُجري فيه قدْرًا من التَّطوير، ولأنّ تصوُّرَنا لنظام العربيّة الجهيّ يختلف عن تصوّره اختلافًا غير يسير، ولأنّنا نحسَب أنّنا نخالف عنه بالذّهاب مذهبا بعيدا في تقديم الاعتناء بما سمّيناه فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة ومذهبا بعيدا في النَّظَر إلى نظام الطّريقة على أنّه نظام المعرفة ونظام العِلْم. **وهي مخالفة لازِمةٌ من مخالفة عقيدتنا في مكانة المنطق من النَّحو عن عقيدة**

(1) الشرّيف، 2007، ص. 93. في جدوله الأصلّي وادٍ آخر تركنا ذكره.

(2) م.ن.، ص. 92.

الشّريف فيها. وجدَّدْنا النّظر في حساب الشّريف، أيضا، لأنّا ألفيْناه حَذَا، في صياغته وصياغة منواله [إنْ ك]، حذْو المناويل الشّكليّة. فطِراز بنية التّواجد الإنشائيّ الإحاليّ من [إنْ ك] طراز رمزيّ. فالمَحالُّ النّحويّة المقوليّة، هنالك، مُثِّلت برموز شكليّة. والوصْف البنيويّ والدّلاليّ كان، في مَساوِقَ كثيرة جدّا من مدوّنة [إنْ ك]، على طريقة الحساب الشّكليّ. فلقد جمعَتْ حشودا من السِّهام وعلامةِ الإيجاب وعلامةِ السَّلْب ومن غيرها. فنحن ألفيْنا [إنْ ك] على هذا الطِّراز الشَّكليّ وألفيْناه، معه، يناظر النّسق العِلميّ العاليَ المانحَ للطُّرُز الشّكليّة ويتجافى عنه، يريد أن يُجريَ حسابًا شكليّا من غير الإجابة إلى نظام النّسق الّذي هو صناعة المنطق. وهذا، عندنا، مَأخذ شديد على ذلك المنوال [إنْ ك]. **فهو أجرى طريقة على غير نظامها، يريد أن يَميزَ النّحو عن المنطق. فكان كالآخِذ ببعض أسباب شيء يريد بها أن ينكره**. فجرّ على حسابه بعض الاضطراب. وسنوقفك عليه قريبًا. وليس المَأخذ من جهة إنكار المنطق أو الإنكار عليه. بل المَأخذ من جهة أن كان ذاك الإنكار وكانت معه طريقةُ الأشكالِ العريقةُ في فنّ المنطق. فحصل إنكار في إقرار أو إقرار في إنكار. ولقد كان يصحّ منه الإنكار، لو كان، معه، انصراف عن كلِّ لوازم النّسق المنطقيّ، خصوصًا الوصف بالحساب الشَّكْليّ. ونُورد، في مساق هذا التّفكّر وهذا النَّظَر، أنّ المَظهر الموصوفَ في الجدول (2) الممثِّلِ لتصوُّر الشّريف، هو مَظهر للحدث المعجميّ وأنّ الجهة والمظهر، فيه، ليْسا يتعاملان. فهُما، على رأيه، «**يتولّدان بحدثٍ إنشائيّ واحد يمنع أن يكون أحدهما عاملا في الآخر**»[1]. ونورد، أيضا، أنّ البنية [لا تفعلْ] وُصِفتْ، في (2)، أي في وصْف الشّريف، بسلب الانقضاء، على وسْم [يفعلْ]، فيه، بالانقضاء. وهذا الوصف، عندنا، دليل على تفكّك في سبك الاستدلال. فإنْ كان سلبُ انقضاء [يفعلْ] يُنْسَبُ، هنالك، إلى عمَل [لا]، وجب أن تكون [لا] تسلُبُ انقضاء [فَعَلَ] من [ولا فَعَلَ] الخبريّة و[لا فَعَلَ] الإنشائيّة. ولمّا كان لازِم هذا الاستلزام الواصِف كاذبا، أي لمّا لم تسلُبْ [لا] انقضاء [فَعَلَ] من هذه البنية ولا انقضاء [فَعَلَ] من تلك البنية، لمحافظة البنيتين الخبريّة والإنشائيّة الموصوفتين على معنى الانقضاء، كان الملزومُ، نسبةُ سلب انقضاء [يفعلْ] إلى عمَل [لا]، أيضا، كاذبا؛ أي لم تكن [لا] سالبة للانقضاء. فإن صحّ، لزِم منه أنّ [لا يفعلْ]

(1) م.ن.، ص. 93.

ليست لسلب الانقضاء، على خلاف مذهب الشّريف فيها، وأنّ الجدول (2) ليست نتائجه على طريقة الاستلزام وأنّه يتطلّب إعادة نظر، ما دام فحوى مستواه الأدنى لا يستقرّ. وهو مستوى أنْميناه إلى الجدول، لأنّ مضامينه من حساب صاحب الجدول المحسوب في مَساق ورود الجدول. هذا، علاوة على أنّ [لا تَفْعلْ] تركيبيّة متأخِّرة في النِّظَام اللُّغَوِيّ عن مستوى سائر صيَغ الجدول (2)، وعلاوة على أنّ [لا] من [لا تفعلْ] أو من [لا يفعلْ] قد أخذت الصِّيغة [تفعلْ] أو الصِّيغة [يفعلْ] أو صيغة المضارع المجزوم، عمومًا، عن الزَّمَان الممكن المرموز إليه، في (2)، بـ(+ – ز) الَّذي وُصِفت فيه بدلالتها عليه، إلى الزَّمَان السَّالِب المرموز إليه، هنالك، بـ (– ز)، من غير أخذها عن جهة سلب الوجوب. فلزِم من ذلك الأخذ ومن ترك هذا الأخذ أن ساوى الجدول (2) بين الزَّمَان الممكن (+ – ز) والزَّمَان السَّالِب (– ز). فقد ورد فيه الشَّكْلان (+ – ز = –) و(– ز = –) اللّذان يستلزم تقريرهما أو تسليمهما في جدول واحد، بقاعدة التّعدِّي، الشَّكْل (+ – ز = – ز) الَّذي لا يصحّ. وذلك أنّه لمّا كانت العلاقة (=) تبادليّة (commutative) وتناظريّة (symétrique)، لزِم من الشَّكْل (– ز = –) الشَّكْلُ (– = – ز)، ولزم من هذا ذاك. فهما متكافئان. فإذا ألّفنا بين الشَّكْلين (+ – ز = –) و(– = – ز) بالجمع أو الوصل، لزِم، بتعدِّي الاستلزام، الشَّكْلُ (+ – ز = – ز). وهذا التّعدّي هو آلة بناء أشهر أنواع الأقيسة العقليّة ((أ ب) و(ب ج) إذا (أ ج)). فلمّا كان الشَّكْل اللَّازِم (+ – ز = – ز) لا يصحّ– فالصَّحِيح (+ – ز ≠ – ز)–، كان ملزومه المسبِّب له لا يصحّ. ولمّا كان هذا الملزوم لازِمًا من ملازيم متقدِّمة وكان ذلك الملزوم لا يصحّ، كانت ملازيمه تلك لا تصحّ. ومن تلك الملازيم أن كانت مقولة الزَّمَان، عند الشّريف، أساسًا لمقولة الجهة. ومنها نظام الحساب النَّحْويّ الصّادر عنه الجدول (2) ذاك. فانظر إلى التَّنَاقُض الحاصل من بنية الوصل أو الجمع ((ب ≠ ج) و(أ = ب) و(أ = ج)). وقِسْ عليه نظيره من حساب الشّريف. فبنية الوصف تلك كاذبة، لأنّ لازِم ((أ = ب) و(أ = ج)) هو (ب = ج) المناقض لِـ(ب ≠ ج). ولمّا كانت [لا تفعلْ] تركيبيّة، كان الشَّكْل الواصف لها (– ز = –) تركيبيًا، لأنّه ينبغي أن يكون لازِمًا منها. فإذا الصِّيغة [افعلْ]، صيغةُ الأمر، الَّتِي يسبق تشكيلها عقْدَ التَّرْكِيب توصَف، في (2)، بذلك الشَّكْل نفسه، (– ز = –). فالشّريف لم يَصفها، هنالك، بالتَّرْكِيبيّة، بل اختصّ بهذا الوصف البنيةَ [لا تفعلْ]. فلزِم منه أن كان رمزٌ شكليٌّ واحدٌ، (– ز = –)، رامزًا إلى دلالتيْن مختلفتيْن. وهذا اللَّازِم يقوّض من الحساب

دقّته وصحّة استدلالاته. فنظام الأشكال يوجب أن يمتنع الشَّكْل الواحد من الالتباس الدَّلَاليّ وأن يمتنع من الدّلالة على مختلفين. وهذا اللَّازِم ليس سائغًا في ما نسمِّيه فنّ الطّريقة ولا في عقل الشَّكْلنة والحساب. وعلى هذا فَقِسْ، لِإستنباط الَّذي يَلزَم من وحدة الشَّكْل (–) في الأربعة المستويات الدّنيا من (2)، جدولِ الشّريف، على اختلاف بعضٍ من أشكاله الفعليّة في نظام المستويات اللُّغَوِيّة. وليس هذا منتهى ما نأخذ به منوال الشّريف [إنْ كـ] المستلزِم لهذا الحساب. بل نزيد عليه أنّ الشّريف صاغ أشكال الوظائف أو الدّوالّ (fonctions) أو الأشكال الحمليّة على غير البناء المناسب. فهو جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا، أو باصطلاح النَّحْو، العامل معمولا والمعمول عاملا. ولقد كان ينبغي لحسابه عكسُ الحمل. فالشَّكْل (+ ز)، لمّا بُنِيَ هذا البناء التَّرْكِيبيّ، أي لمّا تقدّم فيه رمز الإيجاب (+) على رمز الزَّمَان (ز)، دلّ على أنّ الرّمز (+) هو، هنالك، الوظيفة أو الدَّالّة أو المحمول وأنّ (ز) هو الموضوع. ومدلول هذا البناء هو إيجاب الزَّمَان أو الزَّمَان الموجب. والَّذي عندنا ونزعمه أنّ المناسب والمقصود إليه بحساب الشّريف هو دلالة زمان الإيجاب. وهي دلالة تبنى بالشَّكْل التَّرْكِيبيّ (ز +) أو (ز (+)). وننبّه على أنّ مرادنا بالعبارة «التَّرْكِيبيّ» الَّتِي قيّدنا بها العبارة «الشَّكْل» يجاوز الفهم اللِّسَانيّ الخاصّ إلى الفهم البنيويّ العامّ الَّذي يكون منطقيّا ولسانيّا وبلاغيّا وإبستيميّا. واستدلالُنا على هذا الزّعم هو الآتي. وذلك أنّه إن كان الشَّكْل التَّرْكِيبيّ (+ ز) يؤوّل في النِّظَام الدَّلَاليّ على إيجاب الزَّمَان المكافئ لوجوده، ومع أنّه على هذا التَّأْوِيل الدَّلَاليّ الَّذي يُتناول به ذاك النِّظَام من الصِّيَاغَة التَّرْكِيبيّة تكون الأشكال الواصفة واسعة الذّرع والكفاية، فإنّنا نستثني خمسة استثناءات. فأمّا أوّلها فأنّ وصْف صيغة الماضي بالشَّكْل (+ ز) يخرج عن تلك الكفاية، لأنّ الزَّمَان الماضيَ معدوم بالانقضاء. فعلى هذا التَّأْوِيل، يناسبه الشَّكْل (– ز)، خلافا لمذهب الشّريف فيه. وعلى هذا التَّأْوِيل، يكون زمان المرفوع موجبا بالوجود الحاصل، وزمانُ صيغة الأمر وزمانُ «**الصِّيغة الإعرابيّة**» [لا تفعلْ] سالبين بعدم الوجود؛ ويكون زمان المنصوب وزمان المضارع المجزوم ممكنين بعدم الوجود مع إمكانه. وأمّا ثاني الاستثناءات، فأنّه على تأويل تلك الأشكال التَّرْكِيبيّة ذلك التَّأْوِيل الدَّلَاليّ، تأويلها بتخصيص الزَّمَان بالشِّحَن، فقد كان ينبغي الخزلُ الخزلَ المناسب لنظام البحث في المقوليّ والحساب الشَّكْليّ. فيرتدّ، حينئذ، إمكان الزَّمَان إلى سلبه، أو الزَّمَان الممكن إلى الزَّمَان السَّالِب، بموجب (+ – ← –).

فإيجاب السَّلْب سلبٌ. والشَّكْل الَّذي حواه الجدول (+ – ز= –) لا يُجري هذا الخزل الَّذي نبّهنا عليه بل يقرِّر تكافؤ الزَّمَان الممكن وسلْبَ الوجوب. وأمّا الثَّالِث من الاستثناءات فهو صياغة تركيب الزَّمَان الممكن على هذا النَّحْو من المساق (+ – ز). ففيها اضطراب لازِم من تأويل التَّرْكِيب (+ –) تأويلا دلاليّا لا يناسب نظام القواعد التَّرْكِيبيّة من نظام المناويل الشَّكْليّة المتناهية إلى الحساب المقوليّ واستنباطِ المبادئ العقليّة العالية. فعلى ذلك النِّظَام، يستلزم التَّرْكِيبُ (+ –) القيمةَ (–) أو التَّرْكِيبَ (– (...))؛ ويستلزم التّركيبُ (– +)، أيضا، القيمةَ (–) أو التَّرْكِيبَ (– (...)). فعلى هذا، يتعجّم التَّرْكِيب (+ – ز) بإيجاب سلب الزَّمَان أو إيجاب الزَّمَان السَّالِب المخزول في الزَّمَان السَّالِب. وهذا التّنافر الَّذي دفع التَّأْوِيل الدَّلَالِيّ المتحقِّق في الجدول (2) عن قواعد الصِّيَاغَة التَّرْكِيبيّة وارد في أربعة مواضع من (2)، في موضعين من المستوى الأعلى وفي تقاطعين من وادي الجهات. والمخالفة عن قواعد التَّرْكِيب الحاصلة في هذين لازمة من إحدى المخالفتين العلييْن. ولقد كان ينبغي تمثيل إمكان الزَّمَان بـ(± ز). وأمّا الرّابع من الاستثناءات فأنّ في وصف الشّريف لبعض مضامين الجدول (2) مخالفة عن نظام التَّأْوِيل الدَّلَالِيّ المناسب للتّركيب أو البناء الجدوليّ. ولِشرْح هذه المخالفة، نعمِد بطريقة التّبسيط أو الخزل. فتَؤول العبارة أو التَّرْكِيب (الجهة = + – واجب) إلى التَّرْكِيب (+ – واجب) الَّذي كان ينبغي أن ينفرد بذلك الموضع الجدوليّ، عوضا من ذلك التَّرْكِيب الأوّل. وإلّا، حُمِلت مضامين وادي الجهة الَّتِي دون الموضع الأعلى منه على دلالة تسوير العلاقة (=) من البنية (الجهة = + – واجب). وليس هذا مُراد (2) ولا مُراد مَساقه العامّ. ونعمِد، بعد ذاك الخزل الأوّل، إلى ثانٍ يخفِّف الواديَ من العبارة المعجّمة (واجب) لتفرّدها عن المُنازع وإلى ثالث يخلِّص واديَ الجهة عن كلّ موضوع ورد على يمين الرّمز (=) في تقاطعات ذاك الوادي، لإغناء المُساوي عن مُساويه. فحينذاك، ينبغي، بنظام ما نعُدّه قواعد تأويل دلاليّ وقواعد بناء تركيبيّ تُنجِح طريقة الجدولة، أن يكون مضمون كلّ موضع من مواضع التّقاطع لازما من مضمونَيْ موضعيْن جدوليّيْن، مضمون الموضع الأعلى المترئِّس للوادي ومضمون الموضع الأيمن الأقصى من مستوى موضع التّقاطع ذاك. فحينذاك، ينبغي تأويل العلامة (+) الواردة في تقاطع مستوى (فعلَ) ووادي (+ – واجب) على أنّها لازمة من تعامل صيغة الماضي تلك ودلالة التَّرْكِيب (+ – واجب). وبناء على استدلالنا هذا، تكون العلامة (+) تسويرَ صيغة الماضي لِلتّركيب

المقوليّ (+ – واجب). ونحن نسمِّيه تركيبًا مقوليًا، بالتّعويل على فهمنا لنظام القواعد الجدوليّة، التَّرْكِيبيّة والدَّلَالِيّة. وعليه، ومع ترك الإغضاء عن مخالفة التّسلسل التَّرْكِيبيّ (+ –) عن القصد الدَّلَالِيّ، ينبغي أن يكون تأويل الرّمز (+) الوارد في ذلك التّقاطع الأوّل هو التَّرْكِيب (+ + – واجب) المكافئ لِلتّركيب (– واجب). وعند تخفيف الاستدلال من معجم مقولة الوجوب، يُتأوّل الرّمز (+) الوارد في ذلك التّقاطع الأوّل على (+ + –) المكافئ لِـ(–). فيلزَم، بناء على استدلالنا هذا، من الجدول (2) أنّ صيغة الماضي (فعلَ) دالّة على سلب الوجوب. وهذا غلط في الحساب. ولهذا الغلط نظائر في سائر تقاطعات الوادي نفسه. وسائر اللّوازم، تباعا، (+ + –) و(– + –) و(– + –) و(– + –) و(– + –). وهي تكافئ، تباعا، (–) و(+) و(+) و(+) و(+). وهذه اللّوازم، مع التّعجيم، تكافئ، تباعا التّراكيب (– واجب) و(+ واجب) و(+ واجب) و(+ واجب) و(+ واجب). وكلّ واحد منها مخالف بل مناقض لجهة الصِّيغة الموصوفة به. حتّى مع الإغضاء عن مخالفة التّسلسل التَّرْكِيبيّ (+ –) عن القصد الدَّلَالِيّ، فهنالك، في الموضع المقوليّ، كان ينبغي ترك التّسوير بالشِّحنة أو القيمة والاكتفاءُ عنه بمعجم المقولة (الواجب). ولفظ (الوجوب) أنسب منه للمرتبة المقوليّة. هذا الاستدلال الَّذي نرى واديَ الجهة يتقوّض به يجري، أيضا، على وادي المظهر وعلى وادي قيمة اليقين الَّذي تركنا ذكره. ونترك بسْط الاستدلال، لِإغناء الأوّل عنه. وأمّا الخامس والآخر من استثناءاتنا الَّتِي كان بها لحساب الجدول (2) أخْذ وتضعيف وعنه احتراز فهو جريان الرّمز (=) في مواضع كان رمز التَّكَافُؤ (≡) أحقّ بها دونه لا معه، بموجب صناعة المناويل الشَّكْليّة. فذاك الجدول للحساب النَّحْويّ الدَّلَالِيّ ولازمٌ من منوال موضوعه، بعبارة صاحبه، «الإنشاء النَّحْويّ للكون»[1]. حتّى قول الباحث في مساق التّمهيد للجدول (2): «...**حيث القيم الشّحنيّة تتعامل في ما بينها تعاملا جمعيّا غير عامليّ، لكون الجهة والمظهر كما رأينا يتولّدان معا بحدث إنشائيّ واحد يمنع أن يكون أحدهما عاملا في الآخر**»[2]. لا يحُرز (2) ولا نسقه الَّذي كان عنه اللُّزُوم من مقالتنا فيه ولا من لوازمها، لأسباب ثلاثة. فأوّلها أن العلاقة الجمعيّة الَّتِي عنوانها العالي من اللِّسَان العربيّ الحرف (وَ) هي، في نظام الأنساق والمناويل الشَّكْليّة الَّذي اختار الشّريف

(1) الشّريف، 2003.

(2) الشّريف، 2007.

إنهاء منواله [إنْ ك][1] إليه، علاقة عامليّة. والتّرابط الّذي كان يكون غير عاملّي، لوْ جاز كَفُّ العَمل، هو، هنالك، ترابط الفصل الَّذي عنوانه العالي من اللِّسَان العربيّ الحرف (أوْ). ومُرَادُنا بكفّ العمل هو أنّه إذا ألّف رابطُ الفصْل بين شِحنتين، لمْ تتسلط أولاهما على الثّانية، إلّا في حالةٍ من أربع. هذا، والمَساوق الَّتِي عجّم فيها الباحث نفسُه تلك البنيات الشِّحنيّة تُبرز، بالقطع، أنّه كان يتمثّلها على خلاف الاستثناء أو القيد الَّذي حسِبه يُحرز جدوله. فمن ذلك التّعجيم العباراتُ «**الزَّمَان الموجب السَّلْبيّ**» و«**المجال الزَّمَانيّ الوجوبيّ السَّالِب**»[2]. فهذه عبارات تعامليّة تُنسَج بتركيب الوصف على الوصف. ولقد كان ينبغي، عند اختيار تسوير مقولات المستوى الأعلى بالشِّحن القيميّة، تركيبها ببنية الفصل المنطقيّ. فهنالك، كان التَّرْكِيب (+ v –) يكون مستجيبا لمقاصد (2) الدَّلَالِيّة ولنظام القواعد الجدوليّة، وكان بعض من تلك المآخذ يُرفع ويُترك. أمّا ثانيها فأنّ استثناء الباحث تقيّد، على ظاهر عبارته، بترابط الجهة والمظهر. وهو استثناء يُغني عنه نظام الجدولة نفسُه. فالأودية المتوازية ليس انتظامها عامليّا. وإنّما ذاك الانتظام العامليّ هو لتقاطع الأودية والمستويات. وأمّا ثالث تلك الأسباب فأنّه حتّى مع الإغضاء عن تقيّد الاستثناء الَّذي استثناه الباحث بترابط الجهة والمظهر، **فإنّ انقياد مضامين مَواضع التّقاطع لِلنِّظَامِ العامليّ التَّعَامُليّ انقياد اضطراريّ يوجبه نظام الجدولة نفسُه.** وإلّا، لزِم تناقضٌ بين المضامين التّقاطعيّة الَّتِي تحصل بالاستلزام والبناء الجدوليّ.

5 إنّ المآخذ الَّتِي أُخِذ بها ومنها الجدولُ (2) مردُّها، في زعمنا، إلى عقيدة نسقيّة يطلب أصحابها إنظام نحْو شكليّ واستنباط منطق نحويّ خالص قد يروقهم وصْفُه بالطَّبيعِيّ يناظرون به الصِّناعة المنطقيّة الشَّكْليّة وبه يذودونها عن مسائل نظر اللِّسَانيّات، مع ترك الإقرار بمتانة الصِّناعة المنطقيّة وعظيم نجاحها في صياغة النَّظَريّات والمناويل الشَّكْليّة، ومع الأخذ بشيء من معلوماتها ومعطياتها ولوازمها من غير أخذ بطرائق إجرائها وقوانينه ومبادئه وقواعده. تلك العقيدة نفسها هي عقيدة منوال الشّريف [إنْ ك]. وعليه، فلتلك العقيدة لوازم ناشبة في [إنْ ك] من قبيل اللّوازم المأخوذ بها الجدول (2). وإن شئتَ أوجزنا

(1) الشّريف، 2003.

(2) الشّريف، 2007، ص. 92.

لك المأخذ الأبلغ الَّذي لنا على هذا، الجدول (2)، وعلى ذاك، [إنْ ك]، الإيجازَ الآتيَ. **وذاك أنّ إجراء الشَّكْلنة مع الرّغبة في المخالفة عن المنطق استلزم استعمال الأشكال من غير تخليصها من التَّأْوِيل الدَّلَالِيّ المعجميّ. فمضامين الجدول (2) ليست أشكالا خالصة تُحسب بنظام تعقّل خالص ولا هي من مستوى ما سمّيناه في كتابنا «عقلُ العربيّة» بالأشكال المعجميّة واشتغلنا بحسابه وتجريده. وإنّما هي رموز خطّيّة مختصرة لمحض ألفاظ من غير اختصار ولا تجريد لدلالاتها. والتَّحْلِيل، حينئذ، تحليل لعبارات مؤوّلة على التّعجيم الكامل.** ونمثّل هذا التّردّد بين الشَّكْلنة اللَّفْظيّة والإشباع الدَّلَالِيّ المعجميّ بحال القارئ أو الحاسب الَّذي يكتب الشَّكْل (ز)، تمثيلا لا حصرا، ويقرؤه (الزَّمَان)، في كلّ مراحل التَّحْلِيل والحساب. وعلى هذا، نرى المنوال [إنْ ك] منوالا معجميّا لا بنيويّا شكليّا، مع أنّه يتّخذ المعجم مستوى من مستوياته المسيَّرة بما سمّاه المستوى المقوليّ. وذلك أنّ البنية الأساسيّة المقوليّة الشَّكْليّة [حـ حا] من [إنْ ك] لم تكن شكليّة، هنالك، إلّا في مستوى التَّمْثِيل اللَّفْظيّ. فلقد أجراها [إنْ ك] في التَّحْلِيل والوصف مؤوَّلة على الإشباع الدَّلَالِيّ المعجميّ التّامّ، على وصفها بالمقوليّة والأساسيّة. فعلى زعمنا هذا، كانت [حـ حا] مُجراة مُجرى البنية [حدث حادث] في التَّأْوِيل الدَّلَالِيّ، لا فضل لتلك على هذه إلّا فضل الخفّة اللَّفْظيّة. وعليه، فـ[حـ حا] لم تكن إلّا بنية دلاليّة معجميّة. ولم يكن مكوّناها (حـ) و(حا) شكلين مجرّدين رمزيّين في أطوار الحساب. ولا كانا شكلين معجميّين، على عبارتنا من «عقل العربيّة». وللقارئ أن يجرّب الاستدلال على مقالتنا هذه باختبارين. فالأوّل أن يستبدل المختبِر، في المتن الباسط لـ[إنْ ك]، بالبنية [حـ حا] البنيةَ [حدث حادث] وأن يراقب ويتابع النَّظَر ويطلب لهذا الاستبدال آثارا أو لوازم فارقة بين استعمال تلك واستعمال هذه. ودعْوانا أنّه ما من فرْق. فإن صحّت دعوانا هذه، لم تكن شكلنة [حـ حا] إلّا لفظيّة، خفيفة اللَّفْظ مع ثقل التَّأْوِيل الدَّلَالِيّ بالإشباع المعجميّ. فهي، عند الحساب، تُقرَأ أو تُدرَك [حدث حادث]. والاختبار الثَّانِي أن يستبدل المختبِر بالبنية [حـ حا] البنية [س ش] أو البنية [① ②] أو البنية [☏ ☝]، مثلا، وأن يتعهّد مَواضع الاستبدال كلّها. فإنّه مُلفيها قد تقوّض فيها نظام التَّحْلِيل والتَّأْوِيل. وعليه، فليس [إنْ ك] منوالا مقوليّا شكليّا. وليس المأخذ من ترك الشَّكْلنة التّامّة. بل من جهتين غير تلك. فأولاهما وصْف [إنْ ك] بالمنوال، والمنوال لا يكون إلّا شكليّا حتّى يكفيَ كفاية إحاطةٍ، تفسيرا وتحليلا واستنباطا. وثانية الجهتين اللّتين منهما

الأخذ تجريبُ شيء من طرائق صناعة المنطق في نظام معرفيّ غير نظامها العقليّ الدّقيق الأوّل، منْ غير احتراز من لوازم النّقل عن نظام إلى نظام، ومع العقيدة المائلة عن المنطق تصُدُّ عنه والَّتِي دعواها أنّ للنّحو إحاطة بالمنطق وقدرة عليه وتمام إغناء عنه وأنّ بعضا من مقالات المنطق يقصر عن وصف نظام اللُّغَة الطَّبيعِيَّة. فعلى هذا، كان [إن ك] معجميّا، عندنا، مع أنّه كان يطلب سيرة المناويل المقوليّة الشَّكْليّة. ولذلك، كانت بنيته التّواجديّة العليا ثقيلة ومركّبة تركيبا لا يناسب دعوى المَنولة المقوليّة. فتلك البنية مركّبة من حيّزيْن كلاهما مركّب من ثلاثة محالّ. ولقد كان ينبغي استخلاص الحيّزين الإنشائيّ والإحاليّ في بنية ألطف تجريدا منهما يتّفقان في مطابقتها. فلا تكون إلّا شكليّة محضة. ولا تكون البنيةَ [حـ حا]. فهذه تكوينيّة ومعجميّة. ولمّا كانت المناويل المقوليّة الشَّكْليّة تطلب البساطة القصوى، فلقد كان ينبغي تخفيف [إنْ ك]. فالمحلّ الواويّ منه يُستغنى عنه بنظام التّتابع النَّسَقيّ. ومحلّه الوجوديّ، محلّ الإيجاب والسَّلْب، يُستغنى عنه بقاعدة نقترحها هي (ح (ف$_1$) ≡ (ف$_2$)) ونستخلص منها القواعد الشَّكْليّة (− (ف$_1$) ≡ + (ف$_2$)) و(+ (ف$_2$) ≡ ف$_2$) و(− (ف$_1$) ≡ ف$_2$) و(+ (ف$_1$) ≡ − (ف$_2$)) و(+ (ف$_1$) ≡ ف$_1$) (ف$_1$ ≡ − (ف$_2$)). وعلى أنّ (ح) و(ف) مؤوّلان، تباعا، بالحرف والفعل، فهما شكلان خالصان. وإن شئت الاختبار، فاستبدل بإحدى هذه القواعد الشَّكْلَ (− (☎$_1$) ≡ + (☎$_2$))، تجدْه يصحُّ. حتّى المحلّ الإنشائيّ من [إنْ ك]، المحلّ الأهمّ، يُستغنى عنه بإحدى تلك القواعد أو بما كان من قبيلها. وهذه مسائل نتعهّدها بالنَّظَر في أبحاث أخرى. وننبّه على أنّ [إنْ ك] لمّا كان معجميّا، على زعمنا، ومع أنّه معدود جاريا على الطّريقة الافتراضيّة الاستدلاليّة، فجريانه كان، في رأينا، على الطّريقة الاستقرائيّة. ولذلك، استغرق طويل البَسْط ومديد المتن وكثير التّجريب. فإنْ صحّ ما احتججنا به على الجدول (2)، لزِمت منه لوازم في كفاية النِّظَام الَّذي أنتجه وفي متانة سبكه ولزِمت منه لوازم في العقيدة الَّتِي استلزمته والَّتِي تنافح عن النَّحْو وتذود عنه المنطق، تراه خصما، والَّتِي نحن لا نسابق في مضمارها والَّتِي ننتصر عليها لعقيدتنا في المنطق أنّه فنّ في الطّريقة راقٍ وشريف وأنّه إن كان يُقاد أو ينقاد فلإبستيميا النَّحْو واللِّسَانيّات لا للنّحو واللِّسَانيّات. **وعليه، وإنْ صحّ ما به احتججنا على (2)، فإنّما قد احتججنا به لفنّ الطّريقة ولوجوب إنشاء إبستيمولوجيا عربيّة في النَّحْو واللِّسَانيّات والبلاغة، بل لوجوب إنشاء إبستيمولوجيا في علوم العربيّة كلِّها. وعندنا،**

أنّ كلّ عِلْمٍ آخذٍ في تعاطي النَّظَر في فنّ الطّريقة ينبغي له أنْ يَعمِدَ بتدبُّر شيءٍ من عِلْم المنطق، لأنّه من أرقى علوم فنّ الطّريقة بل هو، في زعمنا، فنّ فنون الطّريقة. وإن كان يتأتّى لِنَحْوٍ أن يكون صناعةً واسعةً مشتملةً على الصِّناعة المنطقيّة فليس ذاك يكون النَّحْو الَّذي تعاطى النَّحْويّون واللِّسَانيّون الكتابة فيه، في الَّذي تقادم من القرون والَّذي تناهى منها إلينا، بل يكون النَّحْو الَّذي عُقِدَ فترسّخَ في أذهان أو عقول بعضٍ من الفريقيْن، هم الَّذين صنّفوا في عِلْم الأصول من أولئك والَّذين جذبتْهم الإبستيمولوجيا من هؤلاء، فتهيّبوا وصْف المنطق بوصْف الصِّناعة المتفرِّعة من الصِّناعة النَّحْويّة أو بالصِّناعة المقصِّرة عمّا اطَّلعته تلك الصِّناعة النَّحْويّة. فحتّى المناظرات المشهورة الَّتِي تناهت إلينا أخبارها دليل، عندنا، على أنّ فنّ المنطق لم يكن يركن النَّحْويّون إلى أخذ النَّظَر والتّفكّر عنه بل كان يشغفهم الظّهور عليه، خصوصًا من لم يُظهِر منه تهيّبًا. ومِن الَّذي يؤيّد هذا الَّذي نقول به أنْ لم يشتهرْ ولم يذعْ أنّ أصوليًّا، أصوليَّ نحْوٍ أو أصوليَّ غيره، ولا أنّ إبستيمولوجيًّا، إبستيمولوجيَّ لسانيّات أو إبستيمولوجيَّ غيرها، ذهب مذهب مَن يأخذ العِلْم الَّذي فيه نظرُه عن صناعة المنطق وفنونها أو قال فيها بمقالة لا تكون تروق المناطقة الأوّلين أو المناطقة المتأخِّرين.

2. نظام أناظيم الطّريقة اللِّسانيّة

[6]النِّظَام (س$_1$) نظام في طريقة الحساب بطريقة الاستلزام الجدوليّ الرّابط بين أشكال صيغيّة وقيمات دلاليّة شكليّة. وقواعده هي ضوابط إجراء تلك الطّريقة وضوابط تأويلها. وهذه الضّوابط جميعًا تَرِدُ، بالتّدريج، في متون التّحاليل. وليست صياغة نظام الطّريقة اللِّسَانيّة (س$_1$) إلّا صياغة اختباريّة تجريبيّة تحتمل المراجعة والتّطوير.

[7]النِّظَام (س$_2$)، أيضا، في فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة. وهو طريقة في الحساب الدَّلَاليّ بمعجم نظريّ واصِفٍ لِـ(س$_1$)، في مستوى يرقى على مستوى (س$_1$) في مترقّى المستويات اللُّغَوِيّة الموصوفة والمستويات اللُّغَوِيّة الواصفة. وعلى أنّ (س$_2$) تعجيميّ، فإنّ معجمه صِفر من الإحالة على الخارج الوجوديّ. فهو معجم مقوليّ نحويّ واصِفٌ لحسابٍ واصِفٍ لِلغة موصوفةٍ محيلةٍ على الخارج الوجوديّ. ولذلك، يُتوقَّع أن يَلْزَم، من وصف (س$_1$) بـ(س$_2$)، في أطوار الحساب بهذا أو بذاك، تقاطعات تَعقِد بينهما. هذا، علاوة على

أنّ المعجميّ، هنالك، يَرِدُ، باضطرار، لشرْح نظام دلالة الأشكال الصِّيغيّة والقيميّة. ومع هذا، فـ(س$_1$) أرْقى تجريدًا من (س$_2$)، لأنّه نظام حسابٍ شكلِيّ.

[8]نقترح (س$_3$) نظامًا في فنّ الطّريقة ثالثًا. وهو نظام شكلنةٍ لـ(س$_2$)، شكلنةٍ للمعجم الواصِف للأشكال الصِّيغيّة والقيميّة. فيكون نظاما لوصْف أو لحساب (س$_2$) بشيءٍ من طريقة (س$_1$). ونحن نُجريه بعض الإجراء، في آخر هذا المقال. وقد عمد كثير من تحاليلنا بالنِّظَام (س$_3$)، في كتابنا «**عَقْلُ العربيّة**»[1].

[9]نقترح (س$_4$)، مِن غير بسْط في هذا البحث، ومع تقدّم الإشارة للقارئ إلى فحواه، من غير تعيينه بـ(س$_4$)، في كتابنا «**عَقْلُ العربيّة**»[2]، نظامًا في فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة يَصِفُ البنيات اللُّغَوِيّة الواصِفة، الشَّكْليّة أو المعجَّمة، بعلاقات النِّظَام البلاغيّ، وصْفًا معجَّمًا، أي بإجراء معجم المصطلح البلاغيّ في وصْفِ نظام الوصْفِ النَّحْويّ. وهو يحتمل التّطوُّرَ إلى (س$_5$) بشكلنته، شكلنةِ العلاقات البلاغيّة الواصِفة للبنيات النَّحْويّة الشَّكْليّة أو المعجَّمة الواصِفة، ويحتمل التّطوّر إلى (س$_6$)، نظامًا جامعًا للشّكلنة والتّعجيم البلاغيّيْن الواصفيْن لنظام الوصف النَّحْويّ.

[10]نحن نرى تلك الأناظيم الثّلاثة الأُوَل وهذه الأناظيم الثّلاثة الثّواني توصَف بنظام ألطَفَ منها جامع للطّرائق الشَّكْليّة والمعجميّة والشَّكْليّة المعجميّة، النَّحْويّة والبلاغيّة. ونرمز إليه، الآن، بـ(س$_ع$). فقد يَحسُن أن يتأخّر إلى زمان يتلو التّروّيَ في تلك الأناظيم وإعمال الفِكَر فيها بالاستنباط والاستدلال والتَّجْرِيد والحساب وغيرها. فليس سادس تلك الأناظيم السِّتَّة غايةَ ما نستنبطه ولا منتهاه. فـ (س$_6$) يحتمل التّطوُّر إلى (س$_7$) الَّذي يكون لِوصْف نحويّ شكليّ واصِفٍ للشّكلنة والتّعجيم البلاغيّين الواصفين لنظام الوصْف النَّحْويّ. فيحتمل (س$_7$) التّطوّر إلى (س$_8$) نظامًا معجِّمًا لـ(س$_7$). فيكون (س$_9$) مشكلِنًا ومعجِّمًا، دفعة واحدة، بطريقة النَّحْو، لـ(س$_8$). ثمّ تتجدّد دولة البلاغة الواصفة، طوْرًا بعد طوْرٍ. ثمّ تعاود دولة النَّحْو الواصف التّجدُّدَ، طوْرًا بعد طوْرٍ. ولا نرى هذا التَّدَاوُل ينقطع.

(1) العَامِرِيّ، 2017 أ، الباب الثّاني، الفصل الثَّاني.

(2) العَامِرِيّ، 2017 أ، ص. – ص. 231 – 232.

3. نظَرٌ في طريقة الجدولة

[11]من الَّذي نعتني به من طرائق التَّحْلِيل والحسابِ طريقةُ الجدولة. وهي تنظيم للمعلومات الأوّليّة والنَّاتِجة بنظام المستويات والأودية وعلاقة التّقاطعات. والجدولة من أرقى درجات صرامة الحساب وآليّة الاستدلال. فحتّى عند توزيع البداهات والمسلّمات توزيعا جدوليّا، تُنتج الجداول نتائج جديدة من أهمّها، في نظرنا، التّوثّق من استجابة تلك البداهات وتلك المسلّمات لنظام الجدولة، نظامِ الحسابِ الاستدلاليّ الآليّ. وآليّة الجدولة لازمة من تقاطع المستويات والأودية. ومن أبرز مظاهرها صرامةُ استخلاص النَّتَائِج الحاصلة في التّقاطعات وصحّتُها الشَّكْليّة وآليّة لزومها، حتّى في حال غلطها الدَّلَالِيّ، وكفايةُ المعطيات اليُمنى القصوى والمعطيات العليا في إنتاج النَّتَائِج. وأرقى درجات الآليّة الجدوليّة، في نظرنا، هي أنّ مواضع التّقاطع الَّتِي تظلّ فارغة تُملأ بالسَّلْب، أي بخزْن أشكال نحويّة افتراضيّة غير معجّمة أو غير ممدَّدة -لا مادّة لها-، لأنّ نظام التّقاطع الجدوليّ نظام استدلاليّ شكليّ مُنتِج آليّا بتوزيع المعطيات الأوّليّة على المستوى الأفقيّ الأعلى والوادي الأيمن الأقصى. ومن تلك المعطيات الأوليّة المقولات النِّظَاميّة العقليّة.

[12]في نظام الجدولة نظامُ مَقْوَلةٍ. فمن لوازم نظام التّوزيع تصنيفُ المعطيات إلى مقولات وغير مقولات. فالمستوى الأعلى مستوى مقوليّ. والمقُولة معنى بسيط مجرّد أو شكل بنيويّ أو علاقة شكليّة. والوادي الأوّل، يمينا، وادٍ لمعطيات أوّليّة أو لمقدّمات يستوعبها الحساب الاستدلاليّ. فإذا استبدلنا العموديّ الأوّليّ بالأفقيّ الأوّليّ والأفقيّ الأوّليّ بالعموديّ الأوّليّ، تغيّر التّوزيعُ المقوليّ فنتائجُ الحساب. ويستلزم الجدول، بنظام التّقاطعات الآليّ، نتائجَ الاستدلال، أي نتائج نظام الجدولة، حتّى إن لم يكن الموضوع (le pos) مقوليّا، وحتّى إن لم يكن المعطى معطًى. فالآليّة مُنتِجة، دائما. وعليه، فالجَدْوَلة مَنْوَلة أو طريقة من طرائقها. فهي محدِّدة لمجال كفاية المنوال ومنسِّبة لمقوليّة المقولات ومسلَّميّة المسلّمات. وقد كان المناطقة من المبادرين إلى هذا التّنسيب؛ والنَّحْويّون، أيضا. فنسق التّعليل النَّحْويّ كان، عندهم، تنسيبيّا، في ادّعائنا، وكان، أيضا، منتظما بنظام المنولة، غير أنّها كانت منولة عالية اللّطف. فللّسانيّ المدقّق أن يتبيّن الأحكام والعِلل الكوفيّة من نظائرها البصريّة، عند روايتها من غير نسبة إلى أصحابها.

[13]الجدولة جدولتان، تحليليّة تفكيكيّة وتشكيليّة تأليفيّة. فأمّا تلك الأولى فشائعة وشهيرة ويبدو القول بنسبتها إلى المنطق مسلَّمًا. وقد استثمرتها اللِّسَانيّات. وأمّا هذه الثَّانِية التّشكيليّة التّأليفيّة فيبدو القول بأنّها من جديد هذا المقال سائغًا. وهي جدولة تنقل وادي أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. فتتحوّل المعطيات أو المُقَدّمات إلى نتائج حاصلة بالتّقاطعات. ويتغيّر اتّجاه الاستدلال.

[14]تُشكّل الجداول بنظام استدلاليّ أو بنظام استقرائيّ. فالنِّظَام الأوّل هو نظام وضع المعطى الأقرب من المقوليّة في المستوى المقوليّ والمعطى الأبعد عن المقوليّة في وادي المعطيات. والنِّظَام الثَّانِي هو نظام وضع المعطى الأبعد عن المقوليّة في المستوى المقوليّ والمعطى الأقرب من المقوليّة في وادي المعطيات. ويُنتِج النِّظَامان الاستدلاليّ والاستقرائيّ حسابين مختلفين، على تمام اشتراكهما في مجموع المعطيات. ولكنّ اختلاف نظام التّوزيع يستلزم اختلافًا في الحساب. هذا، وشكلُ طريقة الجدولة الألطفُ هو الاستلزام. فالجداول تُخَطّ بنظام الاستلزام الَّذي هو من ألطف آلات حساب الحسابِ. وحسابُ الحسابِ ترقٍّ في مدرَّج الإلطاف والشَّكْلنة يستلزم ترقِّيا في صرامة الاستدلال وصحّته. وحساب الحساب واصف للحساب. والحساب واصف لِلنِّظَامِ.

4. مبادئ الأناظيم (س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$)

[15]يستلزم تعلّق الجهة والمظهر بالحدث نفسه، في نظرنا، تعلّقا مباشرا جامعا لهما. **فلا يمكن، نحويّا ولا منطقيّا، أن لا يترابط المحمولان (هـ)، رمْزًا للجهة، و(ظ)، رمْزًا للمظهر، ترابُطًا ما، بموجب الجمع بين الشَّكْلَيْن النَّحْويّين والمنطقيّين [هـ(ح)] و[ظ(ح)] اللّذيْن يَرمز فيهما (ح) إلى الحدث، أي مع الاتّفاق في الموضوع.** وعليه وعلى ادّعائنا أنّ الجهة هي المعنى الأساسيّ في الصِّيغة الفعليّة، ندّعي أنّ المظهر الصّيغيّ الأساسيّ مظهر للجهة الصّيغيّة[1]، لا للحدث المعجميّ، وأنّهما تكوينيّان في الصِّيغة الفعليّة ويتعاملان، فيها، تعامُلا تكوينيّا منتِجا لزمان صيغيّ تصريفيّ هو زمان تلك الجهة ومحدِّدا لشكل الصِّيغة التّمييزيّ التَّقَابُليّ.

(1) وصفَ غسّلان (1999)، (L.GOSSELIN)، دلالات البنيات الافتراضيّة من اللُّغَة الفرنسيّة. وقدّم تحليلا قائما على تخصيص الجهات بمظاهرها. وكانت الجهات، في تحليله، دلاليّة تركيبيّة. ولكنّها، في تحليلنا، صيغيّة تصريفيّة. ومظهرها، أيضا، في تحليلنا، صيغيّ تصريفيّ. وتعاملهما، عندنا، صيغيّ تصريفيّ، أيضا، أي هو تعامل تكوينيّ محدِّد لشكل الصِّيغة.

[16]نذكّرُ، في هذا الفقرة، بجهات المنطق وجهات النَّحْو الأساسيّة. فالجهات المنطقيّة الأساسيّة هي الضَّرُورة والامتناع وإمكان الإيجاب وإمكان السَّلْب. والجهات النَّحْويّة الأساسيّة، منذ سيبويه، هي الوجوب وسلب الوجوب. والجهة النَّحْويّة المقوليّة العليا، في حسابنا، هي إمكان الإيجاب. ونحن نفترض أنّ الجهة هي المعنى الأساسيّ الأبسط في النِّظَام النَّحْويّ، لأنّ الوجودات الطَّبيعِيَّة -والوجوداتُ اللُّغَوِيّة وجوداتٌ طبيعيّة- مفتقرة جميعا إلى جهات تُنتِجها. وهذا يستلزم أنّها تكوينيّة في كلّ عناصر ذلك النِّظَام. وعلى هذا وذاك، تكون الجهة المعنى الأساسيّ الأبسط في الصِّيغة الفعليّة وفي النِّظَام التَّصْرِيفيّ كاملا. فإن صحّ ما تقدّم، كان المظهر والزَّمَان الملازمان للجهة مخصِّصيْن لها لا مقابلين. فيكون المظهر الأساسيّ مظهر الجهة. ويكون الزَّمَان الأساسيّ زمانها. ولمّا كانت الجهة الأساسيّة، في الحساب النَّحْويّ الَّذي اقترحناه، في غير هذا البحث، ونطوّره، في هذا البحث، هي الجهة التَّصْرِيفيّة، كان المظهر والزَّمَان الأساسيّان المخصِّصان لها تصريفيّيْن.

[17]بأيّ نظام يخصِّص المظهرُ والزَّمَان الجهةَ، في النِّظَام التَّصْرِيفيّ؟ الجواب الممكن: إمّا أنّهما يتزامنان في تخصيصها، فيستويان مقوليّا، وإمّا أنّهما يتعاقبان، فيكون اللّاحق منهما حاصلًا من تخصيص السّابق منهما لها. فإن قلنا بتزامنهما، أثقلنا الحساب بالمعطيات الأوّليّة، الجهةِ والمظهر والزَّمَان والوقوع الحدثيّ المخصَّصِ بها جميعا. وإن قلنا بتعاقبهما، لزِم الاستدلال على التّرتيب. فإن افترضنا أنّ الزَّمَان أسبق تخصيصا للجهة، لزِم الاستدلال على أنّ عدمَ الانقضاء والتّقضّي والانقضاء حاصلة من توزيع الجهات الصّيغيّة، أي إمكانِ الإيجاب ووجوبِ الإيجاب الصّيغيّيْن، على أحياز الزَّمَان الثّلاثة، المستقبلِ والحاضرِ والماضي. والتّقضّي مظهر صيغيّ أساسيّ اقترحناه، في بحثٍ سابق(1). وهو مظهر للاسترسال بين المظهريْن الطَّرفيّيْن المتضادّيْن، الانقضاء وعدمه، وزمانه الحاضر. وهو من لوازم منوالنا التَّقَابُليّ الاسترساليّ، منوال المربّع النَّحْويّ. وإن افترضنا سبْق التّخصيص المظهريّ، لزِم الاستدلال على أنّ أحياز الزَّمَان التَّصْرِيفيّ الثّلاثة حاصلة من تخصيص تلك الجهات الصّيغيّة بالمظاهر الثّلاثة، عدمِ الانقضاء والتّقضّي والانقضاء.

(1) العَامِرِيّ، 2016 ب.

[18]على الافتراض الأوّل، يحصل [الإمكان المستقبل] و[الإمكان الحاضر] و[الإمكان الماضي] و[الوجوب المستقبل] و[الوجوب الحاضر] و[الوجوب الماضي] - نوضّح، لاحقا، سبب تقديم التّخصيص بالمستقبل - . وهي بنيات لا يُنتجها نظام تصريف العربيّة جميعا، لأنّه نظام صيَغ بسيطة لا مركّبة. وبعض تلك البنيات الدَّلَالِيّة يتحقّق ببنيات تصريفيّة تركيبيّة. فنظام تصريف العربيّة أبسَطُ وألطف من نظام تصريف الفرنسيّة ونظام تصريف الإنجليزيّة المنتِجيْن لأكثر أشكالهما الفعليّة بتعامل التَّصْرِيف والتَّرْكِيب. وهي أشكال تُنتج العربيّة ما يناظرها بالتَّعَامُل نفسه. ونعلِّل وصفنا لنظام تصريف العربيّة الفعليّ بأنّه أبسط من هذين وألطف منهما بأنّه نظام صيَغ بسيطة خمسٍ مولّدة، على الأشهر في النَّظَرِيّة النَّحْويّة التُّرَاثيّة، من ثلاثة أصول، وعلى غير الأشهر فيها، من أصلين. وعليه، فالحساب الواصف للأبسط والألطف متعرّض، أكثر من سواه، لمزيد الصّرامة والمَقْوَلَة الكلّيّة. وعلى ذلك الافتراض الأوّل، تُنتِج البنيات الدَّلَالِيّة [الإمكان المستقبل] و[الإمكان الحاضر] و[الإمكان الماضي] و[الوجوب المستقبل] و[الوجوب الحاضر] و[الوجوب الماضي]، بالتَّوَالِي، عدمَ الانقضاء والتّقضِّيَ والانقضاءَ وعدمَ الانقضاء والتّقضِّيَ والانقضاءَ.

[19]على الافتراض الثَّانِي، يحصل [الإمكان غير المنقضي] و[الإمكان المتقضِّي] و[الإمكان المنقضي] و[الوجوب غير المنقضي] و[الوجوب المتقضِّي] و[الوجوب المنقضي]. وهي، أيضا، بنيات لا يُنتجها نظام تصريف العربيّة جميعا. ونعود، لاحقا، إلى تحليل نظام إنتاجها. وتُنتِج هذه البنيات كلّها أزمنة معيّنة هي، بالتَّوَالِي، المستقبل والحاضر والماضي والمستقبل والحاضر والماضي. وعليه، يستوي تخصيص الجهة بزمانها وتخصيصها بمظهرها في الكفاية الدَّلَالِيّة. ولكنّنا نقوّي الافتراضَ الثَّانِي على ذاك الأوّل، لأنّ مظهر الجهة مكوِّن في بنيتها الدَّلَالِيّة. فهو قيمة نقطة الغاية الحدوثيّة، إيجابُ الانقضاء أو سلبُه أو تعاملُهما بالتّتابع النّقطيّ الَّذي نسمِّيه التّقضِّيَ.

[20]اِستنتجنا، من فقرة سيبويه الواردة في أوّل هذا البحث، أنّ المعنى الأساسيّ المكوِّن للصّيغة الفعليّة، في تصوّره، هو معنى الوقوع وأنّ سائر معاني الصِّيغة مخصِّصات له. هذه النَّتِيجَة ظلّت لازمة من تحاليل سائر النُّحَاة للصّيغ الفعليّة وللدّلالات البنيويّة النَّاتِجة من تعامل حروف النَّفْي والنّهي وتلك الصّيَغ الفعليّة. وقد سيّر هذا التّصوّر كثيرا من

الدِّرَاسَات اللِّسَانيّة الحديثة. وسيّر، أيضًا، تعليميّة الدّرس اللُّغَوِيّ، في أطوار مختلفة. فكانت الحروفُ الدّاخلة على الفعلِ والمظهرُ تُعَدُّ قيودا تقيِّدُ، مباشرة، وقوعَ الحدثِ المعجميّ. لكن لو كانت صيغة المنصوب [يفْعَلَ] دالّة على معنى الوقوع دلالة مباشرة، لما قابلت صيغة المرفوع؛ بل لو صحّ، لكافأتها في الدَّلَالة التَّصْرِيفيّة، مع صلاحيّة صيغة المرفوع للدّلالة على الزَّمَان المستقبل، صلاحيّة تصريفيّة، عند بعض النُّحَاة، وصلاحيّة تركيبيّة، عند بعضٍ آخر منهم وعندنا. وتلك الدَّلَالة تصريفيّة تكوينيّة في صيغة المنصوب وتقوِّي مشابهة المرفوع للمنصوب، على افتراض اتّفاقهما في الدَّلَالة على وقوع الحدث المعجميّ، ومع اتّفاقهما في الدَّلَالة على مظهر عدم الانقضاء، اتّفاقا أساسُه في تأصيل سيبويْه واستمراره وتمامُه في ما تلاه من نحو العربيّة ولسانيَّاتها. فلو صحّ التَّحْلِيل والحساب على أساس مقوليّة الوقوع المعجميّ، لما كان بين المرفوع والمنصوب اختلاف دلاليّ تصريفيّ يعلّل اختلافَهما الصّيغيّ اللَّفْظيّ. وعليه، فليس ذلك الوقوع المعجميّ أساسيّا مقوليّا. بل هو دلاليّ من لوازم الصِّيغة. فلا تكون المعاني المقيِّدة للصّيغة الفعليّة مقيِّدة له مباشرة، بل بالاستلزام من تقييد معنى آخر أساسيّ مقوليّ هو، في حسابنا النَّحْويّ، الجهة التَّصْرِيفيّة.

[21]نحن ندّعي أنّ صيغة المنصوب دالّة على إمكانٍ مستقبلٍ متحيّز في الماضي أو في المستقبل. ويستلزم هذا الادّعاء أنّها تتكوّن من مظهرين، مظهر جهة الإمكان ومظهر الحدث المعجميّ المشكلَن بالجذر النَّظَريّ التَّمْثِيليّ (ف ع ل). فالإمكان التَّصْرِيفيّ من صيغة المنصوب لا ينقضي في المستقبل. أمّا الحدث المعجميّ المسوَّر بذلك الإمكان فيدرَك، دائما، منقضِيًا. ونحن ندّعي أنّ الدَّلَالة الصّيغيّة الأساسيّة من صيغة المضارع المجزوم هي إمكان وقوع الحدث المعجميّ، لا وقوع الحدث المعجميّ. فلو كانت وقوعَ الحدث المعجميّ، لَاستلزمت جهةَ الوجوب الَّتِي يُستدلّ عليها بإيجاب موضوعها. ولمّا كانت صيغتا المجزوم والمنصوب دالَّتِين، في حسابنا، على إمكان الوقوع الموجِب، لم يكن تسلّط النَّفْي على هذه أو تلك دالّا على نفي الوقوع، دلالة مباشرة، لأنّ معنى الوقوع الموجب أجنبيّ عنهما؛ بل كان دالّا على نفي إمكان الوقوع المستلزِم لنفي الوقوع. وهذا النِّظَام من الحساب يتّسع لكلّ الحروف المقيِّدة للفعل، سواء كانت حروفا مختصّة بالفعل أو حروفا جُمليّة مقيِّدة للفعل بالاستلزام. ومنها حروف الاستفهام والتّأكيد.

[22]يتّسع هذا الحساب البنيويّ الدَّلَالِيّ لسائر الصّيغ الفعليّة الأساسيّة، بموجب نظَام

التَّحْلِيل الجدوليّ المستلزِم لتجرّد الصّيَغ الفعليّة المختلفة بشكل بنيويّ مقوليّ واحدٍ تكون فيه الجهة الصّيغيّة محمولا شكليّا من اللُّغَة الواصفة ويكون فيه الحدث المعجميّ موضوعا لها. وكلاهما، في ذلك المستوى اللُّغَوِيّ، متشكِّل بشكل قضويّ مركّب. فالجهة موضوع لمحمول المظهر. والحدث المعجميّ موضوع لمحمول الوقوع. والمظهر -الانقضاء، مثلا- والوقوع، أيضا، كلاهما موضوع للسّلب أو للإيجاب. وعليه، لا يكون المعنى التَّصْرِيفيّ الأساسيّ المكوِّن لصيغتَي المرفوع والماضي معنى الوقوع. وإلّا، لا يحقِّقا ذلك الشَّكْل البنيويّ المقوليّ؛ فلا يناظرا المجزوم ولا المنصوب. فالوقوع المعجميّ موضوع لمحمول جهة صيغيّة. فلا يناظر الإمكانَ من المجزوم ولا الإمكانَ من المنصوب. وعليه، فالمعنى الصيغيّ الأساسيّ في صيغتَي المرفوع والماضي هو وجوبُ الوقوع المعجميِّ المستلزِمُ لهذا الوقوع. وهذا الوجوب الصّيغيّ هو الهدف الأوّل الَّذي يطلبه كلُّ معنى أجنبيّ عن تلك الصِّيغة الفعليّة أو هذه موجَّه إليها في التَّعَامُل البنيويّ. فإن قيّدها النَّفْي، مثلا، نتجتْ دلالة الضِّدِّ، وجوبِ السَّلْب، لا دلالة النّقيض، سلب الوجوب. لكن عندما يعلّق وجوب الوقوع من صيغة الماضي بإمكان حرف الشَّرْط [إنْ]، مثلا، تنتُج، نحويّا، دلالة اللَّازِم، إمكان وجوب الوقوع، المستلزِمة، بلاغيّا، لدلالة النّقيض، إمكان سلب وجوب الوقوع.

[23]لمّا كان المجزوم والمنصوب متّفقين في جهة إمكان الوقوع المعجميّ الموجِب الصّيغيّة، وكان المرفوع والماضي متّفقين في جهة وجوب الوقوع المعجميّ الموجِب الصّيغيّة، احتاج الجدول الجهيّ إلى جدولَي المظهر والزَّمَان لحساب الاختلاف الشَّكْليّ الحاصل بين مكوِّنَي الزّوج الأوّل والاختلاف الشَّكْليّ الحاصل بين مكوِّنَي الزّوج الثَّانِي. وعليه، فالنِّظَام النَّحْويّ، في حسابنا، يُوكِل إلى معنيَي المظهر والزَّمَان مُعاضدة المعنى الـجِهِيّ في إتمام دور تشكيل الصِّيغة الفعليّة. وهذا يتطلّب تصوّرا لنظام هذه المعاضدة. فنحن نزعم أنّ المظهر والزَّمَان تخصيصان لذلك المعنى الصِّيغيّ المحوريّ، المعنى الـجِهِيّ. وعليه، فالمظهر الصِّيغيّ مظهر للحدث الـجِهِيّ الصِّيغيّ. والزَّمَان زمان له، أيْضًا. ويكون زمان الوقوع الموجبِ أو السَّالِب لازِمًا من لوازم زمان الإمكان أو الوجوب الجهيّ، أي من لوازم تعامل الإمكان أو الوجوب ومظهره الصّيغيّ.

[24]**خلاصة هذا التَّحْلِيل الاستدلاليّ أنّه إنْ صحّ وصفنا لـ[يفعَلَ] بأنّها دالّة على إمكان**

الوقوع المنقضي إمكانا غيرَ منقضٍ، وجب، بمنطق انتظام الصّيغ الفعليّة انتظاما شكليّا جدوليّا، أن لا يكون الوقوع المعنى المكوِّنَ تكوينا مباشرا لأيّ صيغة من سائر الصّيغ الفعليّة؛ بل وجب، أيضا، أن يكون المكوّن المعنويّ المباشر من المستوى المقوليّ نفسه الَّذي ينتمي إليه الإمكان. وهو المستوى الجهيّ. وعليه، ادّعينا أنّ صيغة المرفوع هي لوجوب الوقوع وأنّ صيغة الماضي، أيضا، لوجوب الوقوع وأنّ صيغة المضارع المجزوم لإمكان الوقوع. والفرق بين كلّ صيغتين متّفقتين في جهة الوقوع هو المظهر المخصِّص لتلك الجهة تخصيصا منتِجا للدّلالة الزَّمَانيّة. فوجوب صيغة المرفوع متقضٍّ بتقضّي التَّلَفُّظ، عند دلالتها على الزَّمَان الحاضر. فإن كانت للمستقبل، دلّ ذلك على أنّ وجوبها ليس منقضيا. ومع ذلك، فدلالتها على الزَّمَان المستقبل بنيويّة تركيبيّة، لأنّها مشروطة بقرينة تركيبيّة أو معجميّة تخلّص صيغة المرفوع من دلالتها على الزّمَان الحاضر التَّصْرِيفيّة إلى الدَّلَالة على الزَّمَان المستقبل التَّرْكِيبيّة. ووجوب صيغة الماضي منقضٍ. فيُنتِج انقضاء ذلك الوجوب دلالة الزَّمَان الماضي. وإمكان المضارع المجزوم ليس منقضيا. وهو أوسَعُ أو أمكنُ من إمكان المنصوب الَّذي لا يكون إلّا لاحقا أو مترتِّبا في الزَّمَان. لكنْ لَمَّا كان إمكان صيغة المضارع المجزوم غير منقضٍ، كان الزَّمَان الَّذي تُنتِجه، بتعامل معانيها الصّيغيّة الأوّليّة، الإمكانِ وعدمِ انقضائه، هو الزَّمَان المستقبل. فإن دلّت على زمان غيره، فبتعامل بنيويّ تركيبيّ. أمّا صيغة الأمر فهي على دائرة جديدة لتمكين الوقوع تمكينا ليس منقضيا ينتج الزَّمَان المستقبلَ[1]. فهي صيغة طلبيّة مطلوبها تمكين الوقوع المنقضي، تمكينا لا ينقضي. ونمثّل، بالجدول (3) الآتي، حسابنا لهذا التّوزيع الدَّلَاليّ التَّصْرِيفيّ ولهذا التَّعَامُل الصّيغيّ بين جهة الفعل التَّصْرِيفيّة ومظهرها التَّصْرِيفيّ المخصِّص لها تخصيصا مُنتِجا للزّمان التَّصْرِيفيّ. وهو تعامل بنيويّ دلاليّ له شكل الاستلزام. وفيه، يكون تخصيص الجهة الصّيغيّة بمظهرها الصّيغيّ هو الملزوم أو المُقَدّم. ويكون، فيه، الزَّمَان الصّيغيّ هو اللَّازِم. ويكون، فيه، ذلك الملزوم بنية قضويّة حمليّة موضوعها نوع الجهة الصّيغيّة ومحمولها أو وظيفتها أو دالّتها نوع مظهر تلك الجهة. **ونمثّل هذا الحساب بـ[إنْ كان الإمكان الصّيغيّ غير منقضٍ، كان زمانُ الإمكان المستقبلَ أو مستقبلا] و [إنْ كان الإمكان الصّيغيّ منقضيا، كان زمانُ الإمكان الماضيَ أو ماضيًا] و[إنْ**

---

(1) يُراجع العَامِريّ، 2016 ب، الباب الأوَّل، الفصل الأوّل، ص. 44، خصوصًا.

كان الوجوب الصّيغيّ متقضِّيا، كان زمانُ الوجوب الحاضرَ أو حاضرًا] و[إنْ كان الوجوب الصّيغيّ منقضيا، كان زمانُ الوجوب الماضيَ أو ماضيًا]. وعليه، فـ[إنْ كانت الجهة الصّيغيّة منقضية، كان زمان تلك الجهة ماضيا]؛ و[إنْ كانت الجهة الصّيغيّة غير منقضية، كان زمانها مستقبلا]؛ و[إنْ كانت الجهة الصّيغيّة متقضِّية، كان زمانها حاضرًا]. ولمّا لم تدلَّ صيغة فعليّة وجوبيّة من اللُّغَة العربيّة على الزَّمَان المستقبل دلالة صيغيّة، في حسابنا، استلزم حسابنا هذا أنّ الوجوب الصّيغيّ الفعليّ يكون منقضيا أو متقضِّيا ولا يكون غيرَ منقضٍ.

(3)

المعنى المقوليّ / الصِّيغة	الجهة التَّصْرِيفيّة	المظهرُ التَّصْرِيفيّ	الزَّمَان التَّصْرِيفيّ
المضارع المجزوم	الإمكان	سلب الانقضاء	المستقبل
المنصوب	الإمكان	سلب الانقضاء	المستقبل
المرفوع	الوجوب	التّقضي	الحاضر
صيغة الماضي	الوجوب	الانقضاء	الماضي
صيغة الأمر	الإمكان	سلب الانقضاء	المستقبل

ويكون زمان وقوع الحدث المعجميّ لازما من الزَّمَان التَّصْرِيفيّ، أي من زمان الجهة التَّصْرِيفيّة. ولا يتحمّل ذلك الوقوع المعجميّ السَّلْب مباشرة، بل بالاستلزام من سلب الجهة التَّصْرِيفيّة. فذلك الحدث المعجميّ لا يُدرَك إلّا موجبا إيجابا لا يخالطه سلب. ولذلك، يكون مظهر وقوعه الانقضاءَ التّامّ. ونمثّل ذلك بالجدول (4).

(4)

المعنى المقوليّ / الصِّيغة	الزَّمَان التَّصْرِيفيّ	الزَّمَان المعجميّ	المظهر المعجميّ
المضارع المجزوم	المستقبل	المستقبل	الانقضاء
المنصوب	المستقبل	المستقبل	الانقضاء
المرفوع	الحاضر	الحاضر	الانقضاء
صيغة الماضي	الماضي	الماضي	الانقضاء
صيغة الأمر	المستقبل	المستقبل	الانقضاء

5. بناء النِّظَاميْن الدَّلاليّيْن الواصفيْن (س$_1$) و(س$_2$)

[25]نأخذ، في ما يلي، في مزيد تدبّر للجدول (3)، لنطوِّرَه إلى جداول مقوليّة ألطَفَ شكلنةً منه، تطويرا ينتهي إلى تشكيل النِّظَام (س$_1$)، نظام حساب الأشكال الصِّيغيّة الفعليّة وأشكالها القيميّة، بطريقة الاستلزام، خصوصا الاستلزام الجدوليّ، مع الاعتماد على النِّظَام (س$_2$) في أطوار تدريج (س$_1$) على مدرَّج الشَّكْلنة والإلطاف المقوليّ. فـ(س$_1$) نظامُ حسابٍ شكليّ مادّته الأشكال اللُّغَويّة، البنيويّة والدَّلَاليّة، والأشكال الرّامزة إلى العلاقات النَّحْويّة والبلاغيّة. فأمّا الأشكال اللُّغَوِيّة الَّتِي نتعاطى وصفها وحساب نظامها الدَّلَاليّ، في هذا البحث، فهي الأوزان الفعليّة الَّتِي هي، عندنا، أشكال صيغيّة فعليّة. ويتّسع النِّظَام (س$_1$) الَّذي نَنظمه، ههنا، للأوزان الاسميّة الَّتِي نَعدُّها أشكالًا صيغيّة اسميّة. حتّى النِّظَام الدَّلَالِيّ المعجميّ والنِّظَام الصّوتيّ يحتملان النَّظم الشَّكْليّ والحساب بـ(س$_1$). فما كان في سياق (س$_1$) ولم يكن شكليًّا فمن ضرورات التّمهيد وبسط المُقَدّمات وقراءة المادّة المنقولة عن التّعجيم إلى مستوى الأشكال. وهو أليَقُ بـ(س$_2$). وننبِّه على أنّ الجداول (3) و(4) السّابقان و(5) اللّاحق هي من النِّظَام (س$_2$)، نظامِ المعجم الواصِف للحساب الشَّكْليّ حساب (س$_1$) أو نظام قراءة (س$_1$)، ومع التّذكير بسبق إنبائنا عن أنّ (س$_1$) و(س$_2$) يتقاودان. فـ(س$_2$) تأويل لـ(س$_1$).

[26]ننبّه، أوَّلًا، على أنّ محتويات هذا الجدول ليست أشكالا بنيويّة بل معلوماتٍ واستلزامات من اللُّغَة النَّحْويّة المعجَّمة الواصفة. فأمّا المعلومات فهي المُقَدّمات الموزّعة على المستوى المقوليّ الأعلى والوادي الأيمن الأقصى والنَّتَائِج الحاصلة في تقاطعات المستويات والأودية. وأمّا الاستلزامات فهي نظام الجدولةِ المُنتِج للتّقاطعات. ونحن نقيس العلاقة الجامعة بين تلك المعلومات والاستلزامات الواصفة، من جانب أوّل، والأشكال الصّيغيّة الفعليّة المحقِّقة لها، من جانب ثانٍ، على العلاقة الجامعة بين القاعدة (la règle logique) والقانون (la loi logique) المنطقيّيْن. فهي من اللُّغَة الواصفة. وهو من اللُّغَة. وهي تقع خارج الحساب وتسيّره. وهو جزءٌ من الحساب[1]. فالعبارة (الجهة) اسم واصف للإمكان وللوجوب. والعبارة (المظهر) اسم واصف للانقضاء ولسلب الانقضاء. والعبارة (الزّمَان) اسم واصف للمستقبل وللحاضر وللماضي. والعبارة المركّبة (المضارع

(1) بلانشي (BLANCHÉ. R)، (1968)، 1996، ص. -ص. 72 – 74.

المجزوم) اسم لـ[يَفْعَلْ]، ممثِّلةً لجميع صيغ المضارع المجزوم، أي لكلّ جدوله التَّصْرِيفيّ ولكلّ جدوله الاشتقاقيّ. والعبارة المركّبة (المضارع المنصوب) اسم لـ[يَفْعَلَ]، ممثّلةً لكلّ جدول تصريف المنصوب، ولكلّ جدول اشتقاقه. وعلى هاتين العلاقتين تقاس علاقات أسماء الصّيَغ الثّلاث الأخَر بأشكالها الصّيغيّة الرّامزة لجداولها التَّصْرِيفيّة، بالتَّوَالِي.

[27]ننبّه، ثانيًا، على أنّنا أوردنا، في (3)، أسماء المعاني الصّيغيّة الفعليّة في المستوى الأعلى المقوليّ وعلى أنّنا أوردنا، في الوادي الأيمن الأقصى، أسماءَ الصّيَغ الفعليّة في وضع معطيات الحساب وعلى أنّنا أوردنا الخصائصَ التَّصْرِيفيّة نتائجَ، في التّقاطعات. وهذا يستلزم هيمنة المقوليّ على سائر محتويات الجدول. لكن يمكن، في حساب آخر، تحويل المقوليّ إلى معطى وتحويل المعطى إلى مقوليّ. ونمثّل ذلك بالجدول (5).

(5)

الصِّيغة المقوليّة / المعنى الصّيغي	المضارع المجزوم	المنصوب	المرفوع	صيغة الماضي	صيغة الأمر
الجهة التَّصْرِيفيّة	الإمكان	الإمكان	الوجوب	الوجوب	الإمكان
المظهر التَّصْرِيفيّ	سلب الانقضاء	سلب الانقضاء	التّقضي	الانقضاء	سلب الانقضاء
الزَّمَان التَّصْرِيفيّ	المستقبل	المستقبل	الحاضر	الماضي	المستقبل

[28]لننظر، الآن، في الجدول (6) الَّذي هو من طوْر استخلاص (س$_1$) من (س$_2$)، طوْر تخفيف التّعجيم الواصِف وإنفاذ الأشكال المقوليّة.

(6)

المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ	الإمكان	الاستمرار	المستقبل
يَفْعَلْ	+	+	+
يَفْعَلَ	+	+	+
يَفْعَلُ	−	±	±
فَعَلَ	−	−	−
اِفْعَلْ	+	+	+

ففي الجدول (6)، نتحوّل من اللُّغَة الواصفة المعجَّمة، نحوًا من التّحوّل، إلى الحساب النَّحْويّ الشَّكْليّ. فيَرِد، في المستوى المقوليّ، بعضُ ما كان، في (3)، نتائجَ تقاطعيّة. هذا، ومقوليُّ (6) تفريعٌ مقوليٌّ لـمقوليِّ (3). وتَرِد الأشكال الصّيغيّة الفعليّة من (6)، في وادي المعطيات الأيمن الأقصى. فيكون كلّ معنى مقوليّ تخصيصا للشّكل الصّيغيّ بنظام الحمل المنطقيّ أو التَّشَكُّل البنيويّ النَّحْويّ المجرّد. فبذاك النِّظَام المنطقيّ، يكون المعنى المقوليّ محمولا أو وظيفة منطقيّة؛ والشَّكْل الصّيغيّ موضوعا لها. وبهذا النِّظَام النَّحْويّ، يكون المعنى المقوليّ عاملا نحويّا؛ والشَّكْل الصّيغيّ من متعلّقاته.

[29] لقد اخترنا الإمكان، في (6)، جهة مقوليّة. وهذا يستلزم أنّه، في حسابنا النَّحْويّ، يولّد سائر الجهات بمعاملة الإيجاب والسَّلْب. وهذا صحيح، على أن نحمل الإمكان على معنى المقولة النَّحْويّة، لا على المعنى الدَّلَاليّ المعجميّ. فإن حملناه على هذا الثَّانِي، لم يناسب حسابنا الشَّكْليّ؛ وكافأ الامتناعَ في بعض التّقاطعات. وهو غير مرادنا. فإن حملناه على ذاك الأوّل، كان إمكانا بنيويّا واصفا؛ واستلزم سلبُه بنياتِ الوجوب النَّحْويّ. واختيارنا هذا يناسب افتراضَنا أنّ الإمكان هو الجهة الأساسيّة في النِّظَام الجهيّ.

[30] لقد اخترنا، في (6)، «الاستمرار» اسما لمقولة سلب الانقضاء، بعد أن كنّا اعتمدنا على «الانقضاء»، بإيجابه وسلبه، في ما سبق من تحليلنا، على مضض، للمحافظة على الاصطلاح المشهور و«**كراهة الخروج من إجماع النُّحَاة**»، بعبارة الأستراباذيّ[1]. ولكنّنا، في هذا الطّور من الحساب، نختار «الاستمرار»– وهو، في حسابنا، مكافئ معجميّ لسلب الانقضاء–، اسما لمقولة المظهر التَّصْرِيفيّ، حتّى يكون المظهر المقوليّ الأساسيّ مظهرَ الجهة المقوليّة الأساسيّة، أي الإمكان، ويكونَ معناه المعجميّ موجبا، ويكونَ لفظه المعجميّ بسيطا، أي مفردة، كما كان لفظ الجهة المقوليّة الأساسيّة، عندنا، موجبا وبسيطا. ولفظ «الاستمرار» متأوَّل، عندنا، أيْضًا، على معنى اشتقاقيّ يحتمله بموجب الوزن (الاستفعال) هو معنى طلب المرّة بعد المرّة أو طلب الحدث مرّة بعد مرّة طلَبًا يعلِّقه بالمستقبل. فإن لم يتمكّن هذا التَّأْوِيل الاشتقاقيّ ولا تلك المكافأة المعجميّة في النَّفْس والذَّوْق، فليُتأوّلْ لفظ «الاستمرار» على أنّه علامة شكليّة موجبة فارغة من الدَّلَالة اللُّغَوِيّة فراغًا مطلقًا لا يشار بها لقارئها إلَّا إلى دلالة سلب الانقضاء

(1) الأستراباذيّ، شرح الكافية، م.4، ص.4.

إشارةَ رَمْزٍ. والإمكان، في حسابنا النَّحْويّ، ليس منقضيا بل مستمرّا. فرمَزْنا إلى الاستمرار برمز الإيجاب (+). ورمَزْنا إلى الانقضاء أو سلب الاستمرار برمز السَّلْب (−). ورمَزْنا إلى التّقضِّي برمز تعامل الإيجاب والسَّلْب (±)، لأنّ الحدث المتقضِّيَ بعضه منقضٍ وبعضه الآخر مستمرّ أو ليس منقضيا، ولأنّه حاصل تعاملهما بالتّتابع.

[31]لقد اخترنا المستقبل، زمانا مقوليّا، لأنّه، في حسابنا، زمان الإمكان، الجهةِ الأساسيّة، عندنا. وجعلناه ثالثا، لأنّه، في حسابنا، حاصل من تعامل الجهة ومظهرها التَّصْرِيفيّيْن. فهو الزَّمَان التَّصْرِيفيّ المقوليّ، لأنّه حاصل من تعامل مقولتين تصريفيّتيْن أساسيّتيْن في نظام الأفعال النَّحْويّ. وعليه، فتتابُع أودية الإمكان والاستمرار والمستقبل تتابُعٌ باللُّزُوم. **ونمثّل هذه المَقْوَلَةَ بالاستدلال الواصف (لمّا كان الإمكان الجهة المقوليّة وكان مظهرُه الاستمرارَ وكان الاستمرار المظهرَ المقوليَّ، لكونه مظهرًا لمعنى مقوليّ، وكان المستقبل ناتجًا من تعامُلِهما، لمّا كان كلّ ذلك، كان هذا المستقبل الزَّمَان المقوليَّ)**. فإن صحّ ذلك، استلزم أن يستوعب المستقبلُ الحاضرَ والماضيَ، أي أن يكون المستقبل لازمًا للحاضر ولازمًا للماضي. فأمّا لزومه من الحاضر فلأنّ آخرَ الحاضر أوّلُ المستقبل. هذا والزَّمَان الحاضر نقطيّ ومتجزّئ بين المستقبل والماضي. وأمّا لزوم المستقبل من الماضي أو استلزام الماضي للمستقبل فهو استلزام لازِم من استلزام الوجوب للإمكان ومن كون الوجوب، في النِّظَام الطَّبيعِيّ، كان قبل وجوبه إمكانا، بنظام «**كان بعد أن لم يكنْ**»، عبارة الأسترباذيّ من شرح الكافية في وصف (صَارَ). **فإن صحّ أنّ الجهة التَّصْرِيفيّة هي جهة الفعلِ الأساسيّة، كان مظهرُها التَّصْرِيفيّ مظهرَ الفعل الأساسيَّ؛ وكان الزَّمَان التَّصْرِيفيُّ اللَّازِم من تعاملهما زمانَ الفعلِ الأساسيَّ. فإن كانت عامليّة الفعل، في النِّظَام النَّحْويّ، عامليّة مقوليّة، كانت الجهة والمظهر والزَّمَان التَّصْرِيفيّةُ الجهةَ والمظهرَ والزَّمَان النَّحْويّة الأساسيّةَ**. وقد مثّلْنا الماضيَ بسلْب المستقبل، لأنّه مناظر له بنقطة الحاضر، ولأنّه يقابله بالجهة التَّصْرِيفيّة ومظهرها، مقابلة الوجوب المنقضي للإمكان المستمرّ أو غير المنقضي. ومثّلنا الحاضر بإمكان المستقبل (±)، لأنّه يتاخمه، ولأنّ وجوبه المتقضّيَ يتحلّل إلى أجزاءِ وجوبٍ منقضٍ تُتابعها أجزاء إمكان غير منقضٍ تؤول، بسرعة التّتابع ووثاقة الاتّصال، إلى الوجوب المنقضي.

[32]بناءً على هذا، ومع اعتمادِ شيءٍ من لغةِ حسابِ ($س_3$) الَّذي هو نظامُ وصْف التّعجيم

من (س$_2$) بطريقة الشَّكْلنة من (س$_1$)، نستخلص الزَّمَان التَّصْرِيفيّ من الشَّكْل القضويّ [ظ(هـ)]- (ظ) رمز للمظهر. و(هـ) رمز للجهة-. فالزَّمَان التَّصْرِيفيّ، عندنا، لازِمٌ من تعامل الجهة التَّصْرِيفيّة ومظهرها. فإذا رمَزْنا إلى الإمكان بـ(ك) وإلى الوجوب بـ(ج) وإلى الاستمرار أو سلب الانقضاء بـ(ر) وإلى الانقضاء بـ(ق) وإلى التّقضّي بـ(ضّ)، كان الشَّكْل القضويّ المنتِج للمستقبل هو [ر(ك)]، شكل الإمكان المستمرّ؛ وكان الشَّكْل القضويُّ المُنتِج للماضي هو [ق(ج)]، شكل الوجوب المنقضي؛ وكان الشَّكْل القضويُّ المُنتِج للحاضر هو [ضّ(ج)]، شكل الوجوب المتقضّي. وقد وردت مقولة المستقبل موجبة في ثلاثة تقاطعات من تقاطعات وادي الزَّمَان الخمسة، في كلّ جدول، في الجدول (6) المتقدّم والجداول الآتية الّتِي فيها حسابٌ لها. وعلى هذا وذاك، فالزَّمَان المستقبل هو الزَّمَان الأساسيّ. وما كان أعجبَ حدس ابن هشام النَّحْويّ، إذ كان وجد الحاضرَ «**الزّمن الضّيّق**» والمستقبلَ «**الزّمن الواسع**»[1]، وإذ كان وجد أنّ «**الزّمن المستقبل سابق على الزّمن الماضي**»[2].

[33]لننظر، الآن، في الجدول (7) الجاري على طريقة نظامنا (س$_1$).

(7)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ	يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ
الإمكان	+	+	–	–	+
الاستمرار	+	+	±	–	+
المستقبل	+	+	±	–	+

فقد وردت أوزان الصّيَغ الفعليّة، في الجدول (7)، أشكالا مقوليّة. فكانت، فيه، رموزا شكليّة رامزة إلى تعاملات وتقابلات مقوليّة تصريفيّة عليا وإلى أسماء الصّيَغ المنتمِية إلى اللُّغَة اللِّسَانيّة النَّظَرِيّة الواصفة. ووردت المقولاتُ الصّيغيّة الأساسيّة، في أقصى اليمين العموديّ من (7)، معطياتٍ أو مقدّمات، للمشاركة في التَّعَامُلات والتَّقَابُلَات المُنتِجة للتّقاطعات. وعليه، يكون الشَّكْل الصّيغيّ الفعليّ قد ارتقى، في (7)، من مرتبة الشَّكْل

(1) مغني اللّبيب، ص.146.

(2) م.ن.ص.256.

التَّصْرِيفيّ، إلى مرتبة الشَّكْل النَّحْويّ المقوليّ الخازِل للجدول الاشتقاقيّ وللجدول التَّصْرِيفيّ اللّذين يخزنهما ويرمز إليهما اسم الصِّيغة الفعليّة والخازل لحسابه الدَّلَالِيّ ومقولات هذا الحساب. فيرتقي، إلى مستوى اللُّغَة الواصِفة. ويساوي، في التَّجْرِيد، اسمَ صيغته، غير أنّه من لغة واصفةٍ شكليّة واسْمُ صيغته من لغة واصِفةٍ طبيعيّة.

[34]لننظر، الآن، في الجدولين (8) و(9) اللَّذَيْن ينتميان إلى بعض أطوار (س$_1$). فهما لا يخلصان كلّ الخلوص من التّعجيم الواصف الَّذي هو بعض (س$_2$).

(8)

المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ النَّاتِج	المستقبل	الاستمرار	الإمكان
يَفْعَلْ	+	+	+
يَفْعَلَ	+	+	+
يَفْعَلُ	±	±	−
فَعَلَ	−	−	−
اِفْعَلْ	+	+	+

(9)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ النَّاتِج	اِفْعَلْ	فعَلَ	يَفْعَلُ	يَفْعَلَ	يَفْعَلْ
الإمكان	+	−	−	+	+
الاستمرار	+	−	±	+	+
المستقبل	+	−	±	+	+

فالجدولان(8) و(9) يختلفان عن الجداول السّابقة، بنظام الجدولة. **فتلك الجداول تشكيلات جدوليّة تحليليّة تفكيكيّة. وهذان الجدولان تشكيلتان جدوليّتان تأليفيّتان. فنظام تلك، في نظرنا، متركّب بآليّة الاستدلال، آليّة الارتداد من الأشكال النَّاتِجة إلى**

المقولات التَّكْوِينيّة الظّاهرة في التّقاطعات. ونظام (8) و(9) هذين، في نظرنا، متركّب بآليّة الاستلزام، آليّة الاندفاع من المُقَدّمة إلى النَّتِيجَة، أي الاندفاع من تحقّقات المقولات الجزئيّة المرموز إليها بـ(+) و(–) و(±) والواردة في التّقاطعات الجدوليّة إلى المقولات الصّيغيّة الكلّيّة الواردة في المستوى المقوليّ الأعلى وإلى الأشكال الصّيغيّة الواردة في الوادي الأيسر الأقصى، في (8)، والاندفاع من تحقّقات المقولات الجزئيّة المرموز إليها بـ(+) و(–) و(±) والواردة في التّقاطعات الجدوليّة إلى الأشكال الصّيغيّة الواردة في المستوى المقوليّ الأعلى وإلى المقولات الصّيغيّة الكلّيّة الواردة في الوادي الأيسر الأقصى، في (9). فالأشكال الصّيغيّة اليسرى القصوى، في (8)، ناتجة من تعاملات جدوليّة أفقيّة، تعاملات مواضع التّقاطع من المستوى الواحد، موضِعًا موضِعًا، ومن تقابلات جدوليّة عموديّة، تقابلات المستويات مستوى مستوى، بالتّراصف العموديّ. ولكنّ تلك الأشكال الصِّيغيّة، في (9)، أشكال مقوليّة عليا مشاركة في التَّعَامُلات والتَّقَابُلَات الجدوليّة، لإنتاج محتويات الوادي الأيسر الأقصى. وفي (9)، يَنتُج، في هذا الوادي الأيسر الأقصى، المعاني الصّيغيّةُ الأساسيّةُ، من تعاملات جدوليّة أفقيّة، تعاملات مواضع التّقاطع من المستوى الواحد، موضِعًا موضِعًا، ومن تقابلات جدوليّة عموديّة، تقابلات المستويات مستوى مستوى، بالتّراصف العموديّ، أيْضًا.

[35]نأخذ، في هذه الفقرة، في مزيد من تفسير هذا التّشكيل الجدوليّ التّأليفيّ الَّذي اقترحناه. فالقيمات النَّاتِجة في مواضع التّقاطع من الجدولَيْن (8) و(9) رامزة إلى معانٍ نحويّة أساسيّة عُجِّمت في مواضع مقوليّة من الجدولين هي مواضع مقدِّمات الحساب الجدوليّ. فإذا عجّمْنا تلك القيمات، تطوّر الجدولان (8) و(9) المنتميان إلى (س$_1$)، بالتَّوَالِي، إلى (10) و(11) المنتميَيْن إلى (س$_2$).

(10)

الإمكان	الاستمرار	المستقبل	المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ النَّاتِج
الإمكان	الاستمرار	المستقبل	يَفْعَلْ
الإمكان	الاستمرار	المستقبل	يَفْعَلَ
غير الإمكان	التّقضي	الحاضر	يَفْعَلُ
غير الإمكان	غير الاستمرار	غير المستقبل	فَعَلَ
الإمكان	الاستمرار	المستقبل	اِفْعَلْ

(11)

يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ	الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ النَّاتِج
الإمكان	الإمكان	غير الإمكان	غير الإمكان	الإمكان	الإمكان
الاستمرار	الاستمرار	التّقضي	غير الاستمرار	الاستمرار	الاستمرار
المستقبل	المستقبل	الحاضر	غير المستقبل	المستقبل	المستقبل

فعلى الطّريقة التّأليفيّة، تكون معاني مواضع التّقاطع مقدِّماتٍ أو ملازيمَ. ونمثّل ملزوميّة تلك المعاني من (10) و(11)، بالتَّوَالِي، بالجدولَيْن (12) و(13).

(12)

؟؟؟	؟؟؟	؟؟؟	؟؟؟ / ؟؟؟
الإمكان	الاستمرار	المستقبل	؟؟؟
الإمكان	الاستمرار	المستقبل	؟؟؟
غير الإمكان	التّقضي	الحاضر	؟؟؟
غير الإمكان	غير الاستمرار	غير المستقبل	؟؟؟
الإمكان	الاستمرار	المستقبل	؟؟؟

(13)

؟؟؟	؟؟؟	؟؟؟	؟؟؟	؟؟؟	؟؟؟ / ؟؟؟
الإمكان	الإمكان	غير الإمكان	غير الإمكان	الإمكان	؟؟؟
الاستمرار	الاستمرار	التّقضي	غير الاستمرار	الاستمرار	؟؟؟
المستقبل	المستقبل	الحاضر	غير المستقبل	المستقبل	؟؟؟

فتعامُلُ المواضع المعجَّمة من الوادي الأيمن الأقصى المنتمِي إلى (12) يستلزم أنّ الموضع الأعلى المقوليّ الَّذي لم يُعجَّم من ذلك الوادي هو موضع مقولة الإمكان. ويستلزم تعامُلُ المواضع المعجَّمة من الوادي الأيمن الأقصى المنتمِي إلى (13) أنّ الموضع الأعلى المقوليّ الَّذي لم يُعجَّم من ذلك الوادي هو موضع الشَّكْل الصِّيغيّ المقوليّ [يَفْعَلْ]. ويستلزم تعامُلُ المواضع المعجَّمة من المستوى الأفقيّ المعجَّم الَّذي دون الأعلى غير المعجَّم المنتمِي إلى (12) أنّ الموضع الأيسر الأقصى المقوليّ الَّذي لم يُعجَّم من ذلك الثَّانِي عموديًّا هو موضع الشَّكْل الصِّيغيّ المقوليّ [يَفْعَلْ]. ويستلزم التَّعَامُل المناظر له من (13) أنّ اللّازِم هنالك هو مقولة الإمكان. ويقاس على هذه التَّعَامُلات واستلزاماتها سائرُ التَّعَامُلات واستلزاماتها من (12) و(13). ويصير كلّ موضع حديث التّعجيم بالاستلزام العموديّ أو الاستلزام الأفقيّ من معطيات أو مقدِّمات التَّعَامُلات واستلزاماتها. وعليه، فواحِدٌ من المستوى الأعلى والوادي الأيسر الأقصى تتعجّم كلّ مواضعه فيصير من مقدِّمات الحساب الجدوليّ التّأليفيّ. فتتعجّم مواضع الآخَر باللُّزُوم. ويتأخّر تعجيم المثلّثيْن، في

هذا الحساب الجدوليّ التّأليفيّ أو في الجداول (10) و(11) و(12) و(13)، لأنّه تعجيم واصِف للمقوليّ، أي للمستوى والوادي المقوليّيْن. فإذا كان الحساب الجدوليّ التَّحْلِيليّ التّفكيكيّ، كان تعجيم ذينك المثلَّثيْن التَّعجيمَ الأسبقَ. وعليه، تمثَّل اللّوازم المقوليّة من (10) و(11) أو (12) و(13)، بالتَّوَالِي، بـ(14) و(15).

(14)

الإمكان	الاستمرار	المستقبل	المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ النَّاتِج
			يَفْعَلْ
			يَفْعَلَ
			يَفْعَلُ
			فَعَلَ
			اِفْعَلْ

(15)

يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ	الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ النَّاتِج
					الإمكان
					الاستمرار
					المستقبل

[36]إذا أخذنا في حساب مقولة الإمكان، مثلا، وجدنا أنّ جُزْءًا من حسابها الجدوليّ هو البنيةُ الجدوليّة العموديّة المركّبة من الواديْن الأيمنيْن الأقصييْن من (6) والبنيةُ الجدوليّة العموديّة المركّبة من الواديْن الأيمن الأقصى والأيسر الأقصى من (8) والبنيةُ الجدوليّة الأفقيّة المركّبة من المستوييْن الأوّل الأعلى والثَّانِي الَّذي دونه من (7) وما وافقها من (9). أمّا سائر أجزاء الحساب فهي التَّعَامُلات والتَّقَابُلَات الجدوليّة الجامعة. وتلك البنيات الجدوليّة هي، بعد اقتطافها من جداولها، بالتَّوَالِي، ما يلي.

(16)

المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصِّيغيّ	الإمكان
يَفْعَلْ	+
يَفْعَلَ	+
يَفْعَلُ	−
فَعَلَ	−
اِفْعَلْ	+

فالإمكان، في (16)، هو المقولة المقاطِعة، عموديّا، لثلاث صيَغ بالإيجاب ولصيغتين أخريَيْن بالسَّلْب. فذلك حدّ له جامع ومانع. ومحتويات واديه الَّتِي تحته هي في وضع النَّتَائِج. وهي تساوير له. ويُنتِج هذا الوادي حسابا للتّقابلات الجهيّة الجامعة للأشكال الصّيغيّة الفعليّة، أي حسابًا لتقابلاتها بمقولة الإمكان إيجابا وسلبا. فإذا أفرغنا أيّ موضع من مواضع (16)، مواضعِ التّقاطعات والمُقَدّمات العموديّة والأفقيّة حتّى مثلّثي الرّكن الأيمن الأعلى، كانت إعادة الملء الصَّحِيح ممكنة، بالحساب الاستدلاليّ.

(17)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ	يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فَعَلَ	اِفْعَلْ
الإمكان	+	+	−	−	+

ولكنّ الإمكان، في (17)، هو المعطى العموديّ المقاطِع لثلاثة أشكال مقوليّة بالإيجاب ولشكليْن مقوليَّيْن بالسَّلْب. وهذا، أيضا، حدّ له جامع مانع. ومحتويات مستواه الَّتِي على يساره هي في وضع النَّتَائِج، أيضا. ويُنتِج هذا المستوى حسابا أفقيّا لتقابلات الأشكال المقوليّة بمعنى الإمكان إيجابا وسلبا. ويقاس حساب الإفراغ وإعادة الملء، في (17) على نظيره من (16).

(18)

الإمكان	المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ النَّاتِج
+	يَفْعَلْ
+	يَفْعَلَ
−	يَفْعَلُ
−	فَعَلَ
+	اِفْعَلْ

في الجدول (18)، تَرِدُ محتويات وادي مقولة الإمكان، في وضع المُقَدّمات أو المعطيات المعامِلة لـاسم الوادي الأيسر «الشَّكْل الصّيغيّ النَّاتِج»، أي التّسمية الواصفة لوادي الأشكال الصّيغيّة. ونتائج ذلك التَّعامُل هي ملء التّقاطعات بالأشكال الصّيغيّة.

(19)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ النَّاتِج	يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ
الإمكان	+	+	−	−	+

وفي (19)، ورد الإمكان نتيجة. ولكنّه ليس نتيجة استلزام دلاليّ يجعل الإمكان معنى مركّبا وناتجا، بل نتيجة استدلال بنيويّ واصِفٍ. فالإمكان مقولة أوّليّة. وهو، في (19)، نتيجة في قراءة استدلاليّة واصِفة في اتّجاهٍ معاكس لِاتّجاه التَّعامُل الشَّكْليّ المنتِج للبنيات النَّحْويّة. وعليه، فـ(17) جدولة لنظام تَشكّلِ الإمكان تشكُّلًا نحويًّا؛ و(19) جدولة واصِفة، بالاستدلال، لجدولة (17). **فمن الممكن أن نصِفَ الإمكان من (17) بالعبارة الواصِفة (الإمكان هو الجهة الأساسيّة الموجبة في [يَفْعَلْ] و[يَفْعَلَ] و[اِفْعَلْ] والسَّالِبة في[يَفْعَلُ] و[فَعَلَ]). وليس سَلْبُ الإمكان، في هذا الحساب الجدوليّ، سلْبًا دلاليّا منطقيّا هو الَّذي يستلزم الامتناع بل سلْبًا نحويّا بنيويّا هو الَّذي يستلزم الوجوبَ الَّذي هو قسيم الإمكان في النِّظَام النَّحْويّ. ومن الممكن أن نصف الإمكان من (18) بالعبارة الواصِفة**

(الجهة الأساسيّة الموجبة في [يَفْعَلْ] و[يَفْعَلَ] و[اِفْعَلْ] والسَّالِبة في[يَفْعَلُ] و[فَعَلَ] هي الإمكان). فتلك قراءة تفكيكيّة. وهذه قراءة تأليفيّة.

[37]أمّا بنيات الاستمرار الجدوليّة فهي، بعد اقتطافها من جداولها، بالتَّوَالِي، ما يلي. وهي توصف بنظام وصفِنا لبنيات الإمكان الجدوليّة. فقِسْها عليها.

(20)

المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ	الاستمرار
يَفْعَلْ	+
يَفْعَلَ	+
يَفْعَلُ	±
فَعَلَ	−
اِفْعَلْ	+

(21)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ	يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ
الاستمرار	+	+	±	−	+

(22)

الاستمرار	المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ النَّاتِج
+	يَفْعَلْ
+	يَفْعَلَ
±	يَفْعَلُ
−	فَعَلَ
+	اِفْعَلْ

(23)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ النَّاتِج	يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ
الاستمرار	+	+	±	−	+

[38]وأمّا بنيات المستقبل الجدوليّة فهي، بعد اقتطافها من جداولها، بالتَّوَالِي، ما يلي. وهي توصف بنظام وصفِنا لبنيات الإمكان الجدوليّة. فقِسْها عليها.

(24)

المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ	المستقبل
يَفْعَلْ	+
يَفْعَلَ	+
يَفْعَلُ	±
فَعَلَ	−
اِفْعَلْ	+

(25)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ	يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ
المستقبل	+	+	±	−	+

(26)

المستقبل	المعنى المقوليّ / الشَّكْل الصّيغيّ النَّاتِج
+	يَفْعَلْ
+	يَفْعَلَ
±	يَفْعَلُ
−	فَعَلَ
+	اِفْعَلْ

(27)

الشَّكْل المقوليّ / المعنى الصّيغيّ النَّاتِج	يَفْعَلْ	يَفْعَلَ	يَفْعَلُ	فعَلَ	اِفْعَلْ
المستقبل	+	+	±	−	+

[39]تكون كلّ بنية جدوليّة مقتطفة، في الحساب الجزئيّ، بمنزلة الدَّلَالة الموضوعة أو الوضعيّة. وتكون، فيه، بقيّة محتويات الجدول بمنزلة الدّلالات اللَّازِمة. وعليه، فعند قراءة البنية الجدوليّة المقتطفة قراءةً استلزاميّة أو استدلاليّة، يُستنبَط الجدول بتمامه. ونحن نخزل الجداول السّابقة خزلا ألطفَ تجريدا ونَحسُبُ حسابَها حسابًا أصْرَمَ من الحساب المتقدِّم والممهِّد وأكثرَ منه شكلنة، بالجداول الجامعة التّالية، (28) و(29) التّفكيكيّيْن الاستلزاميّيْن و(30) و(31) التّأليفيّيْن الاستدلاليَّيْن الواصِفيْن. وهذه الجداول الأربعة الآتية أرقى في تنفيذ النِّظَام (س$_1$) من الَّذي تقدّم من جداوله بالمزيد من إلطاف الشَّكْلنة وتخفيف المعجم الواصِف، أي بالمزيد من الخلوص من (س$_2$)

(28)

الاستمرار / الإمكان	+	−	±
+	يَفْعَلْ\يَفْعَلَ\ اِفْعَلْ	Ø	Ø
−	Ø	فَعَلَ	يَفْعَلُ

(29)

الاستمرار / الإمكان	+	−	±
+	(+)(+)	Ø	Ø
−	Ø	(−)(−)	(−)(±)

(30)

+	−	±	الاستمرار / الإمكان
يَفْعَلْ\يَفْعَلَ\ اِفْعَلْ	Ø	Ø	+
Ø	فَعَلَ	يَفْعَلُ	−

(31)

+	−	±	الاستمرار / الإمكان
(+)(+)	Ø	Ø	+
Ø	(−)(−)	(−)(±)	−

نستخلص، من هذا الحساب، أنّ البنية القيميّة الأساسيّة هي [(+)(+)] الَّتِي هي بنيةُ الإمكان المستمرّ أو غير المنقضي القيميّةُ، لأنّها مكوّنة لثلاث صيَغ من خمسٍ، ولأنّها مكوّنة للصّيغ الإمكانيّة جميعا. والشَّكْل البنيويّ الصِّيغيّ الموافق لها هو جذع الصّيغ الإمكانيّة الثّلاث [فْعَل].

[40]نلاحظ أنّ تقاطع إيجاب الإمكان وسلب الاستمرار الَّذي هو الانقضاء وَرَدَ، في هذه الجداول الأربعة، فارغا فراغًا مثَّلناه بـ(Ø). وهذا يستلزم أنّ نظام تصريف الفعل من اللُّغَة العربيّة لا يُنتِج صيغة فعليّة دالّة على الإمكان المنقضي، أي، بالاستلزام، الإمكان المنقضي في الزَّمَان الماضي الَّذي يَخزن البنية القيميّة [(−)(+)]. **ونجدّد التّذكير بأنّ الإمكان المقوليّ، في حسابنا الجدوليّ هذا، هو الإمكان البنيويّ النَّحْويّ؛ أي هو الشَّكْل النَّحْويّ الأساسيّ من البنيات الدَّالّة على الإمكان الدَّلَالِيّ. وعليه، فسَلْبُ الإمكان المقوليّ يستلزم إيجاب الوجوب المقوليّ أي الشَّكْل النَّحْويّ الأساسيّ من البنيات الدَّالّة على الوجوب الدَّلَالِيّ.**

[41]نلاحظ، أيضًا، أنّ تقاطع إيجاب الإمكان وإمكان الاستمرار الَّذي هو التّقضِّي وَرَدَ، في هذه الجداول الأربعة، فارغا (Ø). وهذا يستلزم أنّ نظام تصريف الفعل من اللُّغَة العربيّة لا يُنتِج صيغة فعليّة دالّة على الإمكان المتقضِّي، أي، بالاستلزام، الإمكان المتقضِّي في الزَّمَان الحاضر الَّذي يَخزن البنية القيميّة [(±)(+)].

[42]نلاحظ، أيضًا، أنّ تقاطع سلب الإمكان، أي إيجاب الوجوب، وإيجاب الاستمرار، أي سلب الانقضاء، ورد، في هذه الجداول الأربعة، فارغا (Ø). وهذا يستلزم، في حسابنا النَّحْويّ، أنّ نظام تصريف الفعل من اللُّغَة العربيّة لا يُنتِج صيغة فعليّة دالّة على الوجوب المستمرّ أو السَّالِب الانقضاء، أي، بالاستلزام، الوجوب المستمرّ أو غير المنقضي في الزَّمَان المستقبل الَّذي يَخزن البنية القيميّة [(+)(−)]. فصيغة المرفوع، في حسابنا، هي للوجوب المتقضِّي في الحاضر.

[43]من طريف حسابنا الجدوليّ أو حساب حسابنا أنّه أنتج، بآليّة استلزام التّقاطعات استلزامًا ضروريّا بضرورة تعامُد المستويات والأودية التَّعَامُليّ، نتيجةً جديدةً. وهي أنّ التّقاطعات ليست منتِجة للأشكال البنيويّة اللَّفْظيّة، فقط، بل منتِجة للأشكال الدَّلَالِيّة، أيضًا، بل مُنتِجة للأشكال الدَّلَالِيّة، أوّلًا ودائمًا ومُنتِجة للأشكال البنيويّة اللَّفْظيّة، ثانيًا وإنتاجًا غيرَ آليّ ولا دائمًا. فعلى أنّ التّقاطعات الَّتِي لاحظنا فراغها فارغة من الأشكال الصّيغيّة، فإنّها خازنة لأشكال دلاليّة تعامليّة أو تقاطعيّة حدّدناها بالبنيات الدَّلَالِيّة الواصفة بالتّعجيم [الإمكان المنقضي في الزَّمَان الماضي] و[الإمكان المتقضِّي في الزَّمَان الحاضر] و[الوجوب المستمرّ أو غير المنقضي في الزَّمَان المستقبل]. فهذه ألفاظ بنيات قيميّة واصفة لبنيات نحوية ناتجة من أشكال

دلاليّة مقوليّة حاصِلة من تعامل إيجاب وسلب مقوليَّيْن. وتلك الأشكال الدَّلَالِيّة المقوليّة هي، بالتَّوَالِي، وبحساب الجدولة الَّذي كوّنّاه وأنجزناه في (س$_1$)، [(−)(+)] و[(±)(+)] و[(+)(−)]. وتلك الأشكال الدَّلَالِيّة المقوليّة لم ترِدْ موضوعة في الجداول الأربعة السّابقة وضعا شكليّا بل وردت مجرّدة ألطفَ التَّجْرِيد بتوزيع مكوّناتها على أطراف التّقاطع. فكان تعامُلها شكلَ تعامُد الوادي والمستوى. وعليه، فحسابنا هذا شكليّ نحويّ ليس، فقط، واصِفًا بالافتراض والاستدلال، بل منتِجًا، أيضًا، للأشكال النَّحْويّة، بآليّة نظامه الدّاخليّ، إنتاجًا آليًّا جبريًّا أو اضطراريًّا. وهذه الآليّة هي آليّة الاستلزام الجدوليّ. وهي آليّة شكليّة في (س$_1$) وآليّة معجميّة في (س$_2$) وآليّة شكليّة معجميّة في (س$_3$).

[44]بناءً على شيءٍ ممَّا تقدَّمَ، نطوّر الجداول الأربعة السّابقة إلى الجداول الأربعة الآتية، بالتَّوَالِي. والثَّانِي والرّابع من الأربعة أمكن من الآخريْن في تنفيذ النِّظَام (س$_1$) الشَّكْليّ.

(32)

الإمكان \ الاستمرار	+	−	±
+	(يَفْعَلْ\يَفْعَلَ\اِفْعَلْ)$_{(+)(+)}$	$\emptyset_{(+)(-)}$	$\emptyset_{(+)(\pm)}$
−	$\emptyset_{(-)(+)}$	فَعَلَ$_{(-)(-)}$	يَفْعَلُ$_{(-)(\pm)}$

(33)

الإمكان \ الاستمرار	+	−	±
+	(+)(+)	(+)(−)	(+)(±)
−	(−)(+)	(−)(−)	(−)(±)

(34)

+	−	±	الإمكان \ الاستمرار
(يَفْعَلْ\يَفْعَلَ\اِفْعَلْ)$_{(+)(+)}$	$\emptyset_{(+)(-)}$	$\emptyset_{(+)(\pm)}$	+
$\emptyset_{(-)(+)}$	فَعَلَ$_{(-)(-)}$	يَفْعَلُ$_{(-)(\pm)}$	−

(35)

الاستمرار / الإمكان	±	−	+
+	(+)(±)	(+)(−)	(+)(+)
−	(−)(±)	(−)(−)	(−)(+)

فالشَّكْل البنيويّ [$Ø_{(+)(-)}$]، مثلًا، الوارد في أحد تقاطعات (32) وأحد تقاطعات (34) هو شكل حمْليّ محمولُه أو وظيفتُه أو دالّتُه الشَّكْل (Ø) وموضوعُه [(−)(+)] الَّذي هو، أيْضًا، شكل حمليّ محمولُه قيمة السَّلْب (−) الرَّامزة إلى سلب الاستمرار أي إلى الانقضاء وموضوعُه قيمة الإيجاب (+) الرَّامزة إلى إيجاب الإمكان. فتعجيم الشَّكْل البنيويّ الدَّلَاليّ [$Ø_{(+)(-)}$] هو من قبيل (لا صيغة فعليّة للإمكان المنقضي) أو (لا تصريف للإمكان المنقضي). والأشكال البنيويّة الدَّلَالِيّة النَّاتِجة في سائر تقاطعات تلك الجداول الأربعة هي، أيضًا، بنياتٌ حمليّة. وعلى أنّ بعضًا من المواضع الجدوليّة كان فارغًا من التّعجيم التَّصْرِيفيّ، فإنّه حصّل، **بالاستلزام الجدوليّ الآليّ المنجَز في (س$_1$) الَّذي هو نظام تعامُد الأودية والمستويات،** أشكالًا نحويّة محتملة للتّعجيم بغير التَّصْرِيف، للتّعجيم التَّرْكِيبيّ. فالتّقاطعات السِّتَّة النَّاتِجة في كلّ جدول من تلك الأربعة لم يعجَّم منها بالصِّيَغ التَّصْرِيفيّة إلَّا ثلاثة. والثّلاثة الأُخَر، على فراغها من صيَغ التَّصْرِيف، وافقت الثَّلاثة الأُوَل في الاندماج على أشكال دلاليّة، اندماجًا آلِيًّا.

[45]على هذا، نطوّر حساب جهة الإمكان بوصفه بِلغة معجَّمة هي من النِّظَام (س$_2$) منها هذا النَّسَق الواصِف (**الإمكان هو الجهة الأساسيّة الموجبة في [يَفْعَلْ] و[يَفْعَلَ] و[اِفْعَلْ]، إيجابا مستمرّا، والجهة الأساسيّة السَّالِبة في [فَعَلَ]، سلبا غير مستمِرّ أو منقضِيًا، وفي [يَفْعَلُ]، سلبا متقضِّيا. وعندما يكون ذلك الإمكان موجبا إيجابا منقضيا أو غير مستمِرّ، يكونُ يُنتجه النِّظَام التَّصْرِيفيّ شكلًا دلاليّا افتراضيّا ولا يكون يُصَرِّفه في شكل بنيويّ صيغيّ. وكأنّه لو كان أنتجه صيغيّا، لقد كان يكون (*[يَفـعَلَ]). وعندما يكون ذلك الإمكان سالبا سلبا مستمِرّا، أي ينقلب إلى وجوب نحويّ مستمرّ أي غير منقضٍ، يكونُ يُنتجه النِّظَام التَّصْرِيفيّ شكلا دلاليّا افتراضيّا ولا يكونُ يُصرِّفه في شكل بنيويّ صيغيّ. وكأنّه لو كان أنتجه صيغيّا، لقد كان يكون ([يَفْعَلَنَّ]) تصريفيّة لا تركيبيّة؛ أي**

كأنّه لو كانت [يَفْعَلَنَّ] صيغة تصريفيّة بسَبْكٍ دفعة واحدة فكانت نون التّوكيد الثّقيلة من أصواتها التَّكْوينيّة، لقد كانت تكون للوجوب التَّصْرِيفيّ المستمرّ في المستقبل). ونذكّر، مجدَّدًا، بأنّ سلْبَ الإمكان ليس سلبا دلاليّا منطقيّا بل نحويّا بنيويّا واصِفًا. وإلّا، كافأ الامتناعَ. ومن الممكن أن نصف الإمكان بهذا النَّسَق المعجِّم الواصِف (الجهة الأساسيّة الموجبة في [يَفْعَلْ] و[يَفْعَلَ] و[اِفْعَلْ] والسَّالِبة في[يَفْعَلُ] و[فَعَلَ] هي الإمكان). فتلك قراءة تفكيكيّة. وهذه قراءة تأليفيّة.

[46]يمكن أن نمثِّل مقولة الاستمرار بـ [(−)(+)]، على معنى سلب الانقضاء، وأن نمثِّل مقولة الإمكان بـ[±]، على معنى تعامل الإيجاب والسَّلْب. ولكنّنا نختار تمثيلها بـ[+]، على معنى إيجاب اسم المقولة إيجابا معجميّا، لأنّ هذا التَّمْثِيل الثَّانِي أبسطُ من ذاك الأوّل فأنسَبُ لترقِّي المقْوَلة وتلَطُّفها. وحينئذٍ، يتطوّر الجدولان (34) و(35)، بالتَّوَالِي، إلى الجدولين (36) و(37). والجدول (37) أكثر مجموعة الجداول الَّتِي تنغلق به تنفيذا لِلنِّظَامِ الشَّكْلِيّ (س$_1$)، لأنّه صِفرٌ من المعجم الواصِف وصِفرٌ حتَّى من الأشكال الصِّيغيّة. فهنالك، ليس غير الأشكال القيميّة.

(36)

+ / +	±	−	+
+	Ø$_{(+)(\pm)}$	Ø$_{(+)(-)}$	(يَفْعَلْ\يَفْعَلَ\اِفْعَلْ)$_{(+)(+)}$
−	يَفْعَلُ$_{(-)(\pm)}$	فَعَلَ$_{(-)(-)}$	Ø$_{(-)(+)}$

(37)

+ / +	±	−	+
+	(+)(±)	(+)(−)	(+)(+)
−	(−)(±)	(−)(−)	(−)(+)

[47]لكنّ النِّظَام الفعليّ العامّ من اللُّغَة العربيّة يُنتج تلك الأشكال الدَّلَالِيّة الَّتِي لا تتشكَّل بأشكال صيغيّة تصريفيّة، بتشكيلها بأشكال بنيويّة تركيبيّة حاصلة من تعامل

جداول تصريفيّة فعليّة ومن تقابلها. فالبنية الدَّلَالِيّة [الإمكان المنقضي في الزَّمَان الماضي] الَّتِي شكْلُها الدَّلَالِيّ، في حسابنا الجدوليّ، هو [(−)(+)] تَنتُج بالشَّكْل التَّرْكِيبيّ [يكونُ فَعَلَ] أو [يكونَ فَعَلَ] أو [أمْكنَ أنْ يَفعَلَ] أو [يُمْكِنُ أنْ يكونَ فَعَلَ] أو غيرها. والبنية الدَّلَالِيّة [الإمكان المتقضِّي في الزَّمَان الحاضر] الَّتِي شكلُها الدَّلَالِيّ، في حسابنا الجدوليّ، هو [(±)(+)] تَنتُج بالشَّكْل التَّرْكِيبيّ [يكونُ يَفْعَلُ] أو [يكونَ يَفْعَلُ] أو [يُمْكِنُ أنْ يكونَ يَفْعَلُ] أو غيرها. والبنية الدَّلَالِيّة [الوجوب المستمرّ أو غير المنقضي في الزَّمَان المستقبل] الَّتِي شكلُها الدَّلَالِيّ، في حسابنا الجدوليّ، هو [(+)(−)] تَنتُج بالشَّكْل التَّرْكِيبيّ [سَيَفْعَلُ] أو [سَوْفَ يَفْعَلُ] أو [يَفْعَلُ] التَّرْكِيبيّة– أي البنية التَّرْكِيبيّة [يَفْعَلُ$_{\text{المستقبل}}$] لا البنية الصِّيغيّة التَّصْرِيفيّة [يَفْعَلُ]– أو غيرها. وعليه، فالإمكان، في النِّظَام التَّصْرِيفيّ، لا يكون إلّا مستمرّا أو سالب الانقضاء، فلا يكون إلّا في المستقبل؛ ولا يكون، فيه، الوجوب إلّا منقضيا أو متقضِّيا، فلا يكون مستمرّا في المستقبل. وعلى هذا وذاك، يكون الإمكان والوجوب، في النِّظَام التَّصْرِيفيّ، وجوديّيْن منطقيّيْن. فيكون إدراكهما على النَّحْو العقديّ الذِّهْنيّ لطيفَ التَّجْرِيد وأوسَعَ من تحقُّقهما الوجوديّ المنطقيّ، لأنّه يتّسع لتمثُّلِ الإمكان منقضيا في الماضي أو في المستقبل ولتمثُّل الوجوب مستمرّا في الماضي أو في المستقبل. ويكون إبراز ذلك الإدراك موكولا إلى التَّشَكُّل التَّرْكِيبيّ.

6. بناء النِّظَام الدَّلَالِيّ الواصف (س$_3$)

[48]لقد رمزْنا، في بعض مواضع متقدِّمة من هذا البحث، إلى الجهة بـ(هـ) وإلى المظهر بـ(ظ) وإلى تعامُلهما بالشَّكْل القضويّ [ظ(هـ)]. ورمَزْنا إلى الإمكان بـ(ك) وإلى الوجوب بـ(ج) وإلى الاستمرار أو سلب الانقضاء بـ(ر) وإلى الانقضاء بـ(ق) وإلى التّقضّي بـ(ضّ). فكان الشَّكْل القضويّ المنتِج للمستقبل هو [ر(ك)]. وكان الشَّكْل القضويُّ المُنتِج للماضي هو [ق(ج)]. وكان الشَّكْل القضويُّ المُنتِج للحاضر هو [ضّ(ج)]. ونرمز، الآن، إلى الزَّمَان بـ(ز) وإلى المستقبل بـ(س) وإلى الحاضر بـ(ح) وإلى الماضي بـ(م). ونشكّل، بالجدوليْن (38) و(39)، لزوم الزَّمَان التَّصْرِيفيّ، الزَّمَان النَّحْويِّ الأساسيِّ، من تعامُل الجهة التَّصْرِيفيّة ومظهرها في كلّ صيغة من الصِّيَغ الفعليّة الخمس، بالتّرتيب نفسه، المضارع المجزوم فالمضارع المنصوب فالمضارع المرفوع فصيغة الماضي فصيغة الأمر.

و(39) من لوازِم (38)، غير أنّ (39) من (س$_1$) و(38) من (س$_3$). **ونذكِّر بأنّ (س$_3$) هو نظام شكلنة المعجم الواصف لِلنِّظَامِ (س$_1$)، أي نظام شكلنة (س$_2$). فـ(س$_1$)، ههنا، نظام شكليّ واصِف لنظام العربيّة الجهيّ النَّحْويّ ولا يقصِّر، في زعمنا، عن سائر أناظيم العربيّة البانية لِلنِّظَامِ اللُّغَوِيّ الجامع المستغرِق للّغة العربيّة. و(س$_2$) معجّم لِـ(س$_1$). و(س$_3$) مشكلِن لِـ (س$_2$).**

(38)

هـ	ظ	(ظ(هـ)) ← ز
ك	ر	(ر(ك)) ← س
ك	ر	(ر(ك)] ← س
ج	ضّ	(ضّ(ج)) ← ح
ج	ق	(ق(ج)) ← م
ك	ر	(ر(ك)) ← س

(39)

الإمكان	الاستمرار	المستقبل
+	+	+
+	+	+
−	±	±
−	−	−
+	+	+

[49]يبرز هذان الجدولان تطابق صيغتَي الجزم وصيغة المنصوب في الشَّكْل الدَّلَالِيّ النَّاتِج في المستوى التَّصْرِيفيّ. والفرق بينها هو في كيفيّة تسوير إمكانها الصّيغيّ بمظهر الاستمرار. وهي كيفيّة دلاليّة متحقّقة في التَّشَكُّل التَّرْكِيبيّ. فإمكان صيغة المجزوم متّسع تركيبيّا لأحياز الزَّمَان الثّلاثة. وإمكان صيغة الأمر استقباليّ، دائما. وإمكان المنصوب لاحق، دائما، لحدثٍ أوّل، في المستقبل أو في الماضي. ولذلك، نختزل الجدول (38) بالجدول (40) المترقّي في (س$_3$)، لتوسيع الحساب.

(40)

هـ	ظ	(ظ(هـ)) ← ز
ك	ر	(ر(ك)) ← س
ج	ضّ	(ضّ(ج)) ← ح
ج	ق	(ق(ج)) ← م

50 نتجت، في تقاطعات الوادي الأيسر من (40)، ثلاثة استلزامات شكليّة واصفة لإنتاج الزَّمَان التَّصْرِيفيّ من تعامل الجهة والمظهر التَّصْرِيفيّيْن، أي الجهة التَّصْرِيفيّة ومظهرها. ونقترح، فيما يلي، حسابها، بنظام جدول الاستلزام المادّيّ المنطقيّ والنَّحْويّ، أيضا، في تصوّرنا[1]. فيكون كلّ استلزام منها فاتحا لجدول. وهذه الاستلزامات هي [(ر(ك)) ← (س(ز))] و[(ضّ(ج)) ← (ح(ز))] و[(ق(ج)) ←(م(ز))]. وقد وردت، فيها، مقولة الزَّمَان التَّصْرِيفيّ (ز) أو ($ز_{تص}$) موضوعا للمحمول المخصِّص لها. وهو محمول أحد أحياز الزَّمَان الثّلاثة (س) و(ح) و(م). ويمكن، لتبسيط متابعة الحساب، أن نختصر مجموعة الرّموز. فنحذف رمز مقولة الإمكان التَّصْرِيفيّ (ك) من جدول الاستلزام الأوّل (42)، لأنّه جهته الوحيدة. ونحذف رمز مقولة الوجوب التَّصْرِيفيّ (ج) من جدول الاستلزام الثَّانِي (43) وجدول الاستلزام الثَّالِث (44)، لأنّه، أيضًا، جهتهما الوحيدة. ونحذف رمز مقولة الزَّمَان التَّصْرِيفيّ (ز) من الاستلزامات الثّلاثة، لدلالة محمولها المخصِّص لها عليها. هذا الاختصار ييسّر متابعة الحساب. ولكنّه، أيضا، زيادة في الشَّكْلنة والإلطاف. وهي زيادة تستلزم نتيجة دقيقة جديدة نذكرها، بعد التّذكير بجدول الاستلزام المادّيّ (41) الَّذي ترمز، فيه، (ق) و(ض) إلى قضيّتيْن منطقيّتيْن أولاهما ملزومة وثانيتهما لازِمة وترمز، فيه (ص) إلى قيمة الصِّدْق و(ك) إلى قيمة الكذب، وبعد إتمام الجداول الثّلاثة (42) و(43) و(44) المنفِّذة لـ($س_3$) تنفيذا راقيًا على الَّذي تقدّم من جداوله، لأنّها تُجاوز الشَّكْلنة المستخلِصة لِمعجم ($س_2$) إلى شكلنة تَصِفُه.

---

(1) راجِع العَامِريّ، 2014 ب.

(41)

ق	ض	ق ← ض
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

(42)

ر	س	ر ← س
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

(43)

ضّ	ح	ضّ ← ح
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

(44)

ق	م	ق ← م
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

فالنَّتِيجَة الجديدة، بنظام حسابنا المنجَز في (س$_{3}$)، هي أنّ المظهر التَّصْرِيفيّ كافٍ لِاستلزام الزَّمَان التَّصْرِيفيّ. فالاستمرار التَّصْرِيفيّ، أي استمرار الجهة التَّصْرِيفيّة، مستلزِم للمستقبل التَّصْرِيفيّ. والتّقضّي التَّصْرِيفيّ مستلزِم للحاضر التَّصْرِيفيّ. والانقضاء التَّصْرِيفيّ مستلزِم للماضي التَّصْرِيفيّ.

[51]من أبرز نتائج جداولنا الثّلاثة السّابقة، جداول (س$_3$)، أنّها تُنتِج، إنتاجا آليّا، حسابا دلاليّا واصِفا للأشكال الدَّلَالِيّة المقوليّة الَّتِي يُنتجها نظام تصريف الفعل، إنتاجا آليّا، أيضا، مع إيكال إنتاج بعضٍ من أشكالها الصّيغيّة اللَّفْظيّة إلى النِّظَام التَّرْكِيبيّ. ولذلك، سنقرأ المستويات النَّاتِجة في تلك الجداول الثّلاثة، مستوى مستوى، لتحليل شروط الصِّدْق في كلّ منها. ولتيسير قراءة الجداول، نعجّم استلزامَ كلِّ مستوى بلغة طبيعيّة واصفة نرتدُّ بها إلى النِّظَام (س$_2$)، ابتداءً بمستوى التّقاطع الأوّل من الجدول (42). هذا، والبنيات المعجَّمة الآتية، حتّى آخر المقال، هي من النِّظَام (س$_2$). فقد عجّمنا، فيها، علاقة الاستلزام الَّتِي كانت في (س$_1$) نظامَ الجدولة نفسَه، أي نظام تعامُدِ أودية الجداول ومستوياتها التّعامُد المستلزِم للتّقاطعات. والشَّرْط وجوابه الواردان في كلّ استلزامٍ من تلك الأربعة نحويّان، بنيويّان دلاليّان، واصِفان.

(42) أ- إنْ يكن إمكان مستمرّ، يكن زمان مستقبل

(42) ب- إنْ يكن إمكان مستمرّ، لا يكن زمان مستقبل

(42) ج- إنْ لا يكن إمكان مستمرّ، يكن زمان مستقبل

(42) د- إنْ لا يكن إمكان مستمرّ، لا يكن زمان مستقبل

[52]الاستلزام (42 – أ) واصِف لإنتاج صيغتَي الجزم، المضارعِ المجزوم وصيغةِ الأمر، وصيغة المنصوب، الَّذي هو إنتاج بآلة التَّصْرِيف. فذلك المستوى الأوّل الَّذي دون المستوى المقوليّ من الجدول (42) هو، عندنا، مستوى الصِّيغة الإمكانيّة النّموذجيّة. وهي، في نظرنا، صيغة المجزوم، لأنّ صيغة الأمر مشتقّة منها، ما دام شكل الأمر النّموذجيّ أو أصل لفظ الأمر، حسب النُّحَاة، هو [لِتَفْعَلْ]، ولأنّ إمكان صيغة المنصوب جزء من إمكان صيغة المجزوم.

[53]أمّا استلزام المستوى الثَّانِي (42 – ب) فهو الاستلزام المناقض لذاك الأوّل. وما دام حسابنا النَّحْويّ يستلزم صدق (42 – أ)، فهو يستلزم كذبَ مناقضه (42 – ب). ولمّا كان المتناقضان يقتسمان الصِّدْق والكذب دائما أو كانا لا يجتمعان على صدق ولا على كذب، لم يجتمع هذان الاستلزامان على الصِّدْق في نظام تصريف العربيّة. ولمّا كان الاستلزام (42 – أ) صادقا في تصريف العربيّة لكونه منتِجًا لبعض صِيَغه، كذب فيه الاستلزام (42 – ب)؛

فلم يُنتِج ذلك التَّصْرِيف صيغة للإمكان المستمرّ في غير الزَّمَان المستقبل، مع إمكان إنتاج بنية فعليّة لتلك الدَّلَالة بآلة التَّرْكِيب.

[54]وأمّا استلزام المستوى الثَّالِث (42 – ج) فهو، في حسابنا، لا يصدق، في نظام التَّصْرِيف، بل يصدق، في نظام التَّرْكِيب. ولا تناقض، في المنطق ولا في النَّحْو، بين صدق (42 – أ) وصدق (42 – ج). ونمثِّل الاستلزام (42 – ج) بالشَّكْلَيْن التَّرْكِيبيّن (45) و(46)، تمثيلا لتقضّي الإمكان التَّرْكِيبيّ وتمثيلا لِانقضائه، بالتَّوَالِي.

(45) إنْ يَكُنْ يَفْعَلُ

(46) إنْ يَكُنْ قدْ فَعَلَ

ففيهما إمكانان مركّبان ليسا وجوديّيْن بل عقديّيْن ويوصَفان، بالتَّوَالِي، بـ(47) و(48). ويوصَف إنتاج (42 – ج) للزّمان المستقبل بالبنيتين (49) و(50). فهذه البنيات الأربع و(45) و(46)، أيضًا، من (س$_2$) وتصِفُ أشكالًا دلاليّة فارغة أنتجها (س$_1$).

(47) يُمكِنُ أنْ يكونَ يَفْعَلُ الآن

(48) يُمكِنُ أنْ يكونَ قدْ فَعَلَ (قبيْل الآن)

(49) إنْ يَثبُتْ أنّه يَفْعَلُ

(50) إنْ يَثْبُتْ أنّه قدْ فَعَلَ

[55]لمّا كان من لوازم حسابنا أنّ صيغة المضارع المجزوم للإمكان المستمرّ أو غير المنقضي وأنّ صيغة المضارع المرفوع للوجوب المتقضِّي، ولمّا كانت الجهة التَّصْرِيفيّة الدَّلَالة الأساسيّةَ من الصِّيغة الفعليّة، في زعمنا، فكانت المعنى العاملَ وكانت، أيْضًا، غايةَ كلّ معنى متسلِّطٍ بالتَّرْكِيب على الصِّيغة الفعليّة، ولمّا كانت الصِّيغة (يَكُنْ)، في (45) بمكان المحمول أو السُّور من الصِّيغة (يَفْعَلُ) الَّتِي كانت من تلك بمكان الموضوع أو المسوَّر، لمّا كان كلّ ذلك، تسلَّطَ إمكانُ (يَكُنْ) التَّصْرِيفيّ على وجوب (يَفْعَلُ) التَّصْرِيفيّ؛ فطوّره إلى إمكان تركيبيّ، غير أنّه إمكان تركيبيّ بمظهر (يَفْعَلُ) التَّصْرِيفيّ الَّذي هو التّقضِّي لا بمظهر (يَكُنْ) الَّذي هو الاستمرار أو سلب الانقضاء. وعليه، فجهة (يَفْعَلُ) التَّرْكِيبيّة من (45) هي الإمكان المتقضِّي. وإمكان (يَكُنْ) التَّصْرِيفيّ والتَّرْكِيبيّ مستمرّ، مؤوّلا على أنّ إمكان الثّبوت مستمرّ في كلّ المستقبل. فإن صحّ هذا الاستدلال الأخير، قِيسَ عليه الاستدلال

على أنّ جهة (فَعَلَ) التَّرْكِيبيّة هي الإمكان المنقضي. فالإمكان من (يَكُنْ). والانقضاء من (فَعَلَ). وعليه، فالجهة النَّاتِجة، هنا وهنالك، تركيبيّة ومظهرها تصريفيّ. ويحتمل الشَّرْط الواصف [إنْ لا يكن إمكان مستمرّ] من (42 – ج) أو (42 – د) استلزامَ الإمكان المتقضِّي واستلزامَ الإمكان المنقضي واستلزامَ الوجوبات التَّرْكِيبيّة الثّلاثة المستمرّ والمتقضِّي والمنقضي، لأنّ النَّفْي، في ذلك الشَّرْط، يحتمل التّوجّه إلى الإمكان المستمرّ، خصوصا، وإلى الإمكان، عموما. ونكتفي، لسبق تمثيل ذينك الإمكانين، بتمثيل هذه الوجوبات، بالتَّوَالِي، بـ[سيكونُ سيفعَلُ] و[سيكونُ يفعَلُ] و[سيكونُ فعَلَ]. وهي بنيات تركيبيّة مركّبة جهيّا ومظهريّا وزمانيّا، **وتركّبها الدَّلَالِيّ ناتج من تعاملاتها وتقابلاتها البنيويّة.**

[56]وأمّا استلزام المستوى الرّابع (42 – د) فلا تعارُضَ بينه وبين الاستلزام (42 – أ) الفاتح للجدول (42)، بل هو استلزام مؤيِّد له، في نظام التَّصْرِيف. ويتّسع (42 – د) لوصف تشكيل صيغتَي الماضي والمضارع المرفوع في التَّصْرِيف.

[57]نعجّم، في ما يلي، استلزامات الجدول (43)، بالتَّوَالِي. فنكون نواصِل الحساب، في ($س_2$).

(43) أ- إنْ يكن وجوب متقضٍّ، يكن زمان حاضر

(43) ب- إنْ يكن وجوب متقضٍّ، لا يكن زمان حاضر

(43) ج- إنْ لا يكن وجوب متقضٍّ، يكن زمان حاضر

(43) د- إنْ لا يكن وجوب متقضٍّ، لا يكن زمان حاضر

وطلبًا للاختصار، نكتفي بوصف (43 – ج). ويقاس وصف بقيّة استلزامات (43) على وصف نظائرها من (42). فإن لا يكن وجوب متقضٍّ في تصريف الفعل من العربيّة، يكن إمكان؛ أو يكن وجوب. فالشَّرْط (إنْ لا يكن وجوبٌ متقضٍّ) من (43 – ج) ومن (43 – د) يحتمل استلزام الإمكانات المستمرّ والمتقضِّي والمنقضي والوجوبين المستمرّ والمنقضي، ما كان منها، في حسابنا، تصريفيّا أو تركيبيّا. فلنأخذْ عنايتنا عن الإمكان، ههنا، لسَبق أن نال منها ولوفرة ما نال. فإن كان وجوبٌ مستمرّ، أي غير منقضٍ، أنتجَ أشكالا تركيبيّة دالّة على الزَّمَان الحاضر التَّرْكِيبيّ منها [يَفْعَلُ$_{\text{الحاضر}}$] التَّرْكِيبيّة لا التَّصْرِيفيّة ومنها [سيكونُ يَفْعَلُ] ومنها [كان سيكونُ يَفْعَلُ]. وإن كان وجوب منقضٍ، لم يكن الزَّمَان حاضرا ولا مستقبلا.

[58] نعجِّم، في ما يلي، استلزامات الجدول (44)، بالتَّوَالِي، على طريقة نظامنا (س$_2$).

(44) أ- إنْ يكن وجوب منقضٍ، يكن زمان ماضٍ

(44) ب- إنْ يكن وجوب منقضٍ، لا يكن زمان ماضٍ

(44) ج- إنْ لا يكن وجوب منقضٍ، يكن زمان ماضٍ

(44) د- إنْ لا يكن وجوب منقضٍ، لا يكن زمان ماضٍ

والشَّرْط (إنْ لا يكن وجوبٌ منقضٍ) من (44 - ج) و(44 - د) يحتمل استلزام الوجوبين المستمرّ والمتقضّي والإمكانات المستمرّ والمتقضّي والمنقضي، ما كان منها، في حسابنا، تصريفيّا أو تركيبيّا. ونختصر، ههنا، أيضا، قياسا على الاختصار السّابق، وللعلّة نفسها. فنكتفي بقولٍ في (44 - ج) هو أنّه استلزام مُنتج، في النِّظَام التَّرْكِيبيّ، لأشكال منها [يكونُ فَعَلَ] و[يكونُ قد فَعَلَ] و[سيكونُ فَعَلَ]. ففي هذه الأشكال التَّرْكِيبيّة، ومع اتِّفاق الصِّيغتين الفعليّتين من كلّ شكل منها في الجهة التَّصْرِيفيّة الَّتِي هي الوجوب، يكون أثرُ تسلّط (يَكونُ) على (فَعَلَ)، في الشَّكْلين الأوّل والثَّانِي، تطويرَ جهة (فَعَلَ) إلى الوجوب المتقضِّي، في مستوى التَّرْكِيب؛ ويكون أثرُ تسلّط (سَيَكونُ) على (فَعَلَ)، في الشَّكْل الثَّالِث، تطويرَها إلى الوجوب المستمرّ، في مستوى التَّرْكِيب، أيضًا. وعليه، فالزَّمَان النَّاتِج في هذه البنيات الفعليّة المركّبة زمان تركيبيّ، لأنّه زمان جهة تركيبيّة. وهما، جميعا، بنية دلاليّة مركّبة حاصلة من تعامل جهات ومظاهر من غير مستوى.

الخاتمة

نحدِّث، في شيءٍ من هذه الخاتمة، على نحوٍ من الإيجاز ونحوٍ من الاستخلاص، في بعضٍ من طرائق صياغة أناظيمنا الثّلاثة (س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$) وبعض من مبادئها ومن نتائجها. فقد اقترحنا حسابًا وحسابًا للحساب، بنظام الجدولة المقوليّة. وهو نظامٌ إمّا تفكيكيّ أو تأليفيّ. وقد بيّنا، بحساب صارم استدلاليّ، أنّ نظام الجدولة آليّ في إنتاج الأشكال النَّحْويّة وحسابها. فالمعطيات الأفقيّة والعموديّة مقدّمات. والتّقاطعات نتائج. والتّعامُدُ التّقاطعيّ هو عمليّة الاستلزام نفسُها. وهي ضروريّة منتِجة، بآليّة ضروريّة، للأشكال الدَّلَالِيّة الافتراضيّة والواقعيّة أي المتحقِّقة بأشكال بنيويّة. وقد انطلقنا، من بعض نتائج الحساب الأوّل. وجعلناها مقدّمات، في حساب ذاك الحساب الأوّل. ولمّا

كانت الجداول تشكَّل بالآليّة التَّحْلِيليّة التّفكيكيّة وبالآليّة التّشكيليّة التّأليفيّة، كان نظام الحساب، في تلك الأولى، نظامَ الاستدلال الواصف، أي الارتداد من الأشكال النَّاتِجة إلى مكوّناتها؛ وكان نظام الحساب، في هذه الثَّانِية، نظامَ الاستلزام الواصف، أي التّوجّه من الأبسط التَّكْوِينيّ إلى البسيط الشَّكْليّ.

لَمّا كانت الجهة، في حسابنا النَّحْويّ، المعنى الأساسيّ الألطف والمقولة العليا في النِّظَام النَّحْويّ، عموما، والنِّظَام الفعليّ التَّصْرِيفيّ، خصوصا، كانت تخصيصاتها المتعلّقة بها في مستواها مقوليّة، أيضًا. ولَمّا كانت الجهة المعنى الأساسيّ في الصِّيغة الفعليّة، كان مظهرها المظهرَ الأساسيَّ في الصِّيغة الفعليّة؛ وكان الزَّمَان النَّاتِج عن تعاملهما، في حسابنا، الزَّمَان الأساسيَّ في تلك الصِّيغة الفعليّة. ولَمّا كانت الجهة التَّصْرِيفيّة جهة الفعل الأساسيّة، عندنا، كان مظهرها مجانسا لها. فكان تصريفيًّا. وكان مظهرَ الفعل الأساسيَّ. ولَمّا كان الزَّمَان، في حسابنا، حاصلًا من تخصيص الجهة بمظهرها وكانت الجهة والمظهر الفعليّان الأساسيّان الجهةَ والمظهرَ التَّصْرِيفيّيْن، كان الزَّمَان الحاصل من ذلك التّخصيص من جنسهما تصريفيًّا؛ وكان زمانَ الفعل الأساسيَّ.

لَمّا كان الإمكان، في حسابنا النَّحْويّ، الجهة الأساسيّة المقوليّة في النِّظَام التَّصْرِيفيّ الفعليّ، كان مظهره، الاستمرار، المظهرَ المقوليَّ في ذلك النِّظَام؛ وكان الزَّمَان النَّاتِج عن تعاملهما، أي عن تخصيص الإمكان بالاستمرار، الَّذي هو المستقبل، الزَّمَان المقوليَّ فيه. فتكون بقيّة المعاني الفعليّة المبادلة لتلك الثّلاثة مبادَلة جدوليّة تولَّد، بمعاملة الإيجاب والسَّلْب لتلك الثّلاثة. ونعني بتلك البدائل سائر أنواع الجهة وسائر أنواع المظهر وسائر أنواع الزَّمَان.

يُنتِج الحساب التَّصْرِيفيّ المقوليّ، بآليّة الاستلزام الجدوليّ، الأشكالَ الدَّلَالِيّة الممكنة في النِّظَام اللُّغَوِيّ. ويُنتِج، بتلك الآليّة، بعض أشكالها البنيويّة. فتُملأ التّقاطعات الفارغة، بآليّة تعامُل الجداول التَّصْرِيفيّة وتقابُلها، تعاملا وتقابلا منتِجيْن للبنيات الفعليّة التَّرْكِيبيّة. ومنها الأشكال البنيويّة [كانَ فَعَلَ] و[كانَ يَفْعَلُ] و[يَكُونُ فَعَلَ] و[يَكُونُ يَفْعَلُ] و[يَكُونُ سَيَفْعَلُ] و[سَيَكُونُ يَفْعَلُ] و[يَكُنْ يَفْعَلُ] و[يَكُنْ فَعَلَ] وغيرها. فيزداد الحساب الجدوليّ تركّبا. فتتّسع الجدولة لتعاملات المستويات اللُّغَوِيّة وتقابلاتها. هذا، وتتطلّب البنيات

التَّرْكِيبيّة الَّتِي مثّلنا بها دور النِّظَام التَّرْكِيبيّ في ملء التّقاطعات الفارغة من بعض الجداول السّابقة فراغًا تصريفيًّا والنَّاتِجة بنظام الجدولة الآليّ، حسابا نحويّا أكثر تعقيدا من الحساب التَّصْرِيفيّ. وقد أشرنا إلى شيءٍ منه، في مواضع من هذا المقال، إشارة الاستطلاع لا غير. والأشكال الدّلاليّة الفعليّة الَّتِي لا ينتجها التَّصْرِيف، صيغيّا، في حسابنا النَّحْويّ، هي الإمكانان المنقضي والمتقضّي والوجوب المستمرّ أو السَّالِب الانقضاء.

لقد مكّننا نظامنا (س$_3$) من الاستغناء بمقُولة المظهر في استنباط مقولة الزَّمَان. فالاستمرار التَّصْرِيفيّ يستلزِم المستقبلَ التَّصْرِيفيّ. والتّقضّي التَّصْرِيفيّ يستلزِم الحاضرَ التَّصْرِيفيّ. والانقضاء التَّصْرِيفيّ يستلزِم الماضيَ التَّصْرِيفيّ. وليس لمقولة الجهة هذا الإغناء. فعلى تمحُّض الإمكان التَّصْرِيفيّ، في حسابنا، للمستقبل التَّصْرِيفيّ، كان الوجوب، فيه، شائعا في الماضي والحاضر جميعا. فعلى هذا، تكون مقولة المظهر أبسط من مقولة الجهة فأنسب منها لموضع المقولة الأساسيّة. ولكنّ تلك الغلبة في البساطة راجعة إلى أنّ مقولة المظهر، في حسابنا، متحقّقة بثلاثة فروع هي الانقضاء والتّقضّي والاستمرار وأنّ مقولة الجهة متحقّقة بفرعين، فقط. فكان لتلك المقولة فضل اتّساع على هذه.

نحن نتوقّع لأناظيمنا الثّلاثة (س$_1$) و(س$_2$) و(س$_3$) كفاية واسعة. وهو توقّعٌ في مضمار الاختبار. وهي أناظيم منتظرة لمزيد تطوير ومزيد تبسيط. وهي والَّذي أشرنا إليه من سائر الأناظيم، مع الإيجاز، رهينة بكفاية (س$_1$) وإحكام سَبْكه، لأنّه أساسُها وفيه نظام نَظْمها ولزومِها. ولذلك، ينبغي لـ(س$_1$) أن يتعرّض لحساب بقيّة نظام العربيّة اللُّغَوِيّ وحساب كلِّه.

هذا البحث تصنيف في إبستيميا اللِّسَانيّات الَّتِي نراها ضروريّة لإنشاء إبستيميا في علوم العربيّة. وهذا البحث صادِر عن عقيدة عِلميّة من قوانينها أنّ عِلْم المنطق فنٌّ ينبغي لعِلْم النَّحْو أن يتولّاه ويأخذ به ليرقى إلى مراقي الكتابة الصَّحِيحة والصّارمة. ومن قوانين عقيدتنا العِلْميّة تلك أنّ أرقى المعرفة النَّحْويّة عِلْم أصول النَّحْو **وأنّه إن كان ينبغي لتلك المعرفة النَّحْويّة أن تناظِر عِلْم المنطق، فبأصول النَّحْو يناظَر لا بالنَّحْو**. ولذلك، عددْنا، في كتابنا «**عقْلُ العربيّة**»، **علوم أصول العلوم العربيّة من أرقى إشراقات العقل العربيّ المعقول في عقل العربيّة**. ولذلك، كما كان مِنّا، ويكون، عَجَبٌ بتألّق العقل العربيّ الَّذي هو، عندنا،

من عقل اللُّغَة العربيّة، وبإشراقاته في علوم الأصول، كان مِنّا، ويكون، عَجَبٌ مِنْ أفُول ذلك التّألّق وتلك الإشراقات بأخْذ ذلك العقْل العربيّ عن علوم الأصول وصرْفه عنها. ومن قوانين عقيدتنا العِلْميّة تلك أنّ أرقى العِلْم العِلْمُ بفنّ الطّريقة. ولتلك القوانين كلِّها ولقوانينَ أخرى هي من تلك بسبب أو هي منها بأسباب، نتولّى غاية الإبستيمولوجيا، على نحو العموم، وغاية إبستيمولوجيا علوم العربيّة، على نحو الخصوص، وغاية إبستيمولوجيا اللِّسَانيّات والنَّحْو والبلاغة، على نحو الخصوص الأخصّ. وقوانين عقيدتنا تلك، ما بسطناه منها وما طويناه، تُرِينا المعارف اللِّسَانيّة والبلاغيّة العربيّة الحديثة منتظرة ومحتاجة إلى نهْج مَنهج الإبستيمولوجيا فيها، لفتح مَغالق فنّ الطّريقة وفتح مَغالق تاريخ العِلْم اللِّسَانيّ العربيّ وتاريخ العِلْم البلاغيّ العربيّ بل تاريخ علوم العربيّة. وهي مغالقُ نُلفيها تُمِضّ العقلَ العربيَّ الحديثَ. فإذا هو منكفئ دونها، مقصِّرًا عن تعقّل نظامه واستشراف إمكانه. وهي مغالقُ نراها تُفتَّح، بتعقُّل عقل العربيّة، لجأً ينبغي للعقْل العربيّ أن يركن إليه ليدرك ما لم يكن قد تعقّله، وقد كان ينبغي له أن يتعقّله، هنالك، في أطوار متقادمة. وقوانين عقيدتنا تلك، مبسوطُها في هذا المقال ومطويُّها عنه، هي من نظام تدرُّجِنا في طلب عقل الإبستيمولوجيا النَّظَريّة أو حتّى تلك الَّتِي وصفناها بالتّطبيقيّة الاختباريّة وتدرُّجِنا في طلب فنّ الطّريقة. ولكلّ تلك العقيدة العِلميّة، تتدرّج كتابتنا الواصفة من نظام الكتابة اللِّسَانيّة إلى نظام الكتابة الإبستيميّة، على طريقة اتِّحاد الواصف والموصوف أو اتِّحاد الطّالب والمطلوب أو اتِّحاد الطّريقة والغاية. وهي الطّريقة الَّتِي كان الجرجانيّ، في مصنّفه «دلائل الإعجاز»، ينحو على نحوها ويحذو على حذوها، إذ كان يعمِدُ، متعمِّدا، في تعاطي النَّظَر والتّفكُّر في عقل البلاغة، بأنيق الأسلوب وبليغ الكتابة، متأنِّقا باذلا مجهوده في تجويد العبارة وافتنان صيَغ الضّمّ والعقد، وإذ كان يَعمِد، متعمِّدا، بمُحكم التّأليف ومُتقن السّبْك وجيّده وبليغ التّعليل، وهو يحدِّث عن النّظم. ولقد كان يَعمِد، متعمِّدا، ويعرج، في معارج البلاغة، بلاغة الكلام على كلام البلاغة، للتّجريب وللتّعليم وللتّعليل و**للتّأصيل**، وحتّى يتناهى الواصف من جنس الموصوف وعين الموصوف ويرقى إلى طبيعته ومراقي رونقه، اتِّفاقًا واتِّحادًا. ونحن، لِما أودِعَ «دلائل الإعجاز» من فنون الصِّياغات ومونق تصاريف العبارات ورفيع الدّرجات من التّحرير والتّحبير حتّى فاق ما أودِع «أسرار البلاغة» من تلك الأجناس، نجزِم، مع حقِّ اليقين، بأنّ ذاك الأوّل

تالٍ في الزَّمَان لهذا الثَّانِي. فنحن نجزم بأنّ «دلائل الإعجاز» الكتابُ الثَّانِي، لا بنظام ترتُّب الفِكَر والمضامين وأنّ مسائل التّبويب والتّفصيل من «أسرار البلاغة» وأطاريحه شأنها التّقدمة والتّمهيد لمضامين ذاك الكتاب الثَّانِي، بل لأنّ جملة الجرجانيّ وعبارته، في هذا الثَّانِي، آنَقُ حُسنًا وأعذبُ رونقًا وأصفى ماءً وأنفَسُ معدنًا وطرازهما أجودُ حياكة ونسجًا وأحلى وشيًا ممّا لنظائرهما اللّواتي كان بها صوْغ كتاب «أسرار البلاغة». حتّى الاستدلال والاستنباط والأقيسة كانت، هناك، أحكمَ سبْكًا وأمتنَ تأليفًا وأفحمَ حجّة وأهدى نورًا وأسطعَ برهانًا. والعروج في تلك المعارج من منطق اللِّسَان وبلاغة الكلام تكاد عقول الذّوْق لا يعتدل، عندها، أن تتصوّر له نزولا عن ذاك المقام العالي.

لكلّ تلك العقيدة العِلْميّة، نظمْنا أناظيمَ في فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة، أناظيم دلاليّة واصفة، على نحو من نَظْم الأناظيم المنطقيّة، غير أنّنا عمدنا في نَظْم أناظيمنا تلك، بما سمّيناه، في «عقل العربيّة»، **بالتَّحْوِيل الإبستيميّ الَّذي هو إخراج المعارف الأجنبيّة عن جنس المعرفة اللِّسَانيّة والبلاغة الأوّليّة والبسيطة مُخَرَجا يُنميها إلى اللِّسَانيّات والبلاغة.** ولا يدرَك ذلك التَّحْوِيل إلّا بعِلْم في نظريّة المعرفة اللِّسَانيّة والمعرفة البلاغيّة، إلّا بإبستيميا لسانيّة وبلاغيّة ذلك التَّحْوِيلُ طريقةٌ من طرائقها. فلمّا أنجزْنا ذلك التَّحْوِيل قدرا من الإنجاز كافيًا في هذا الطّوْر من التّجريب، استنبطنا، في فنّ الطّريقة اللِّسَانيّة، أناظيم لا تتناهى ولا يُحاط بها غيرَ نظام لزومها وترادفها وترقِّيها ترقِّيَ المداولة؛ وألْطَفْنا الإشارة إلى أناظيم بلاغيّة. ولمّا أنجزنا ذلك التَّحْوِيل الإبستيميّ، تبدّت البلاغة واصفة وموصوفة. ومع ذلك وقفْنا هذا المقال على صياغة ثلاثة من تلك الأناظيم ($س_1$) و($س_2$) و($س_3$)، مع تفاوت حظوظ الثّلاثة من الصِّيَاغَة. فقد كان أحظاها ($س_1$). وليست تلك الصِّيَاغَة إلّا تجريبًا وإلّا اختبارًا وإلّا نحوًا من أوّل التّصنيف في فنّ الطّريقة، يطلبها ويَطلب بها.

المـراجـع

- ابن رشد (أبو الوليد مُحَمَّد)، تلخيص كتاب العبارة، تحـ.محمود قاسم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، 1981.
- ابن سينا، (أبو عليّ الحسين): - الشِّفاء:المنطق:العبارة، تحـ.محمود الخضيريّ، دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر، القاهرة، 1970،
- كتاب المنطق، تحـ.مُحَمَّد عثمان، مكتبة الـثّقافة الـدّينيّة، القاهرة، ط.1، 2008.
- ابن هشام الأنصاريّ، (جمال الدّين)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحـ.مازن المبارك ومُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط.1، 1998.
- ابن يعيش، (موفّق الدّين)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- الأستراباذيّ، (رضيّ الدّين): - شرح الكافية، تحقيق الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط. 1، 1998،
- شرح شافية ابن حاجب، تح. مُحَمَّد نور الحسن ومُحَمَّد الـزّفزاف ومُحَمَّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.
- بلانشاي، (روبار)، الإبستيمولوجيا، تعريب محمود بن جماعة، دار مُحَمَّد عليّ للنّشر، صفاقس، تونس، ط. 1، 2004.
- جحفة، (عبد المجيد)، 2006، دلالة الـزّمن في العربيّة، دار توبقال للنّشر، الـدّار البيضاء، ط.1.
- الجرجانيّ، (عبد القاهر): - دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، 1984،
- المقتصد في شرح الإيضاح، تحـ.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الـثّقافة والإعلام، دار الـرّشيد للنّشر، العراق، 1982.
- السَّكَّاكِيّ، (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، ضبط نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.2، 1987.
- سيبويه، (أبو بشر عمرو)، الكتاب، تحـ.عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط.1، د.ت.
- الـشّريف، (مُحَمَّد صلاح الدّين): - (1993)،2002، الشَّرْط والإنشاء النَّحْويّ للكون، جامعة منّوبة منشورات كليّة الآداب، تونس،
- 2007، دور صيغ الفعل العربيّ في وسم الجهة والمظهر، حوليّات الجامعة التّونسيّة، العدد 52، ص.-ص.45 - 98.

- العامري، (محمود عبّاس):- 2013، شرّ العدول البلاغيّ عن الحساب الدَّلَالِيّ الصَّحِيح، ندوة «الـشّر: القيمة والخطاب»، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، القيروان، دار نهى للطِّباعة، صفاقس، تونس، ط.1،
- 2014 أ، التّنكير والتَّعْرِيف في الاسم واختزال الدّلالات العقديّة، ندوة «الرّمز الدّينيّ في النّصوص»، مدرسة الدّكتوراه الآفاق الجديدة في اللُّغَات والآداب والفنون والإنسانيّات، دار نهى للطِّباعة، صفاقس، تونس،
- 2014 ب، الاستدلال النَّحْويّ، حساب أشكال [إنْ] البنيويّة ودلالتِها التَّأْوِيليّة، ندوة «النَّصّ وأفعال القراءة والفهم والتَّأْوِيل، مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيّات، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، القيروان، دار نهى للطِّباعة، صفاقس، تونس، ط.1،
- 2015، الاستدلال النَّحْويّ والمربَّع المنطقيّ، ندوة «قضايا المعنى في التَّفْكِير اللِّسَانيّ والفلسفيّ»، مخبر نحو الخطاب وبلاغة التَّدَاوُل، كلِّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات من جامعة منُّوبة، الشّركة التّونسيّة للنّشر وتنمية فنون الرَّسم، تونس، ط.1،
- 2016 أ، الجهات في المنطق واللِّسَانيّات، الدّار التّونسيّة للكتاب، تونس، ط.1،
- 2016 ب، الحِساب الجِهِيّ من المربَّع المنطقيّ إلى المربَّع النَّحْويّ، كلِّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس،
- 2017، عَقْلُ العربيَّة، بحثٌ في استلزام الأشكال العقديّة، الدّار التّونسيّة للكتاب، تونس، ط.1.
- الفارابي، (أبو نصر مُحَمَّد)، المنطق عند الفارابي، كتاب العبارة، تحـ.رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1985.
- الملّاخ، (امُحَمَّد)، 2009، الـزّمن في اللُّغَة العربيّة بنياته التَّرْكِيبيّة والدَّلَالِيّة، دار الأمان، الـرّباط، ط.1.

- ARISTOTE: - Organon, I, II, III, J.Vrin,Paris.
- BLANCHÉ,R.: - 1966, Structures intellectuelles, J.Vrin, Paris,
- (1968), 1996, Introduction à la logique contemporaine, Armand Colin, Paris,
- 1984, La logique et son histoire d'Aristote à Russel, Armand Colin, Paris.
- CARNAP, R., (1947) , tr.fr.1997, Signification et nécessité, Gallimard.
- DENDALE,P., 1994, Devoir épistémique, un marqueur modal ou évidentiel ?, in: Langue française, vol.102, n°1, pp.24-40.
- GARDIES,J.-L.:- 1975, La logique du temps, P.U.F., Paris,

- 1979, Essai sur la logique des modalités, P.U.F., Paris,
- 1981, Tentative d'une définition de la modalité, in: La notion sémantico-logique de modalité (actes publiés par Jean DAVID et Georges KLEIBER); pp.13-22, Metz.
- GOSSELIN, L., 1999, Les valeurs de l'imparfait et du conditionnel dans les systèmes hypothétiques, in Cahiers Chronos, 4, La modalité sous tous ses aspects, Rodopi, Netherlands.
- GRANGER,G.G., 1993, Épistémologie, Encyclopoedia Universalis, France S. A.
- GUILLAUME,G., (1984) , 1993, Temps et verbe, Champion, Paris.
- KANT,E., (1800) ,Logique, tr.fr. (1966) , 1997, J.Vrin, Paris.
- LARREYA,P., 1984, Le possible et le nécessaire, Nathan.
- LEIBNIZ,G.W., (1710) , 1969, Essais de théodicée, Flammarion, Paris.
- LYONS,J., (1978) , tr.fr.1980, sémantique linguistique, Larousse, Paris.
- MARTIN,R., - 1981, subjonctif et vérité, in: La notion sémantico-logique de modalité, pp.117-122, Metz.
- PALMER,F.R.:- (1965) , 1993, The English verb, Longman, London and New York,
- (1979) , 1997, Modality and the English modals, Longman, London and New York,
- 1986, Mood and modality, Cambridge Tex books in linguistics.
- ROHRER,CH.,1981, Quelques remarques sur l'analyse des propositions conditionnelles, in: La notion sémantico-logique de modalité, pp.129-141, Metz.
- SCHMUTZ,J., 2006, Qui a inventé les mondes possibles ?, Cahiers de philosophie de l'université de Caen, n°42, P.U. de Caen.